جامعة آل البيت

Al al-Bayt University

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم التمويل والمصارف

# مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن

# A Comparison on Performance Efficiency of Domestic and Foreign Banks in Jordan

إعداد

محمد منصور محمد منصور

إشراف

الدكتور أحمد سالم الخزعلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**جامعة آل البيت**

**عمادة الدراسات العليا**

# تفويض

أنا الطالب : محمد منصور محمد منصور، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم : محمد منصور محمد منصور

التوقيع:

التاريخ: ٢ / ٤ / ٢٠١٩



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب : محمد منصور محمد منصور الرقم الجامعي: ١٦٢٠٥٠٣٠٢٦

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية التخصص: التمويل والمصارف

أُعلنُ بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

# مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن

## A Comparison on Performance Efficiency of Domestic and Foreign Banks in Jordan

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع ..... التاريخ: ٢ / ٤ / ٢٠١٩



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# إهـــــــداء

قال تعالى:

﴿قالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْم لَنَا إلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إنَّكَ أنت الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(سورة البقرة:٢٣)

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من كانت سندي في السراء والضراء، إلى من إجتهدت وحرصت على نشأتي وتربيتي، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى من كانت المدرسة والمعلم التي علمتني مفاتيح النجاح وأصول الصبر والتواضع والإصرار، إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليها، وهي التي الجنة تحت قدميها " أمي الحبيبة الغالية " أطال الله في عمرها.

وإلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي، إلى من زرع فينا الثقة " أبي العزيز " أطال الله في عمره.

وإلى من عشت معهم وترعرعت بينهم، إلى سندي وجنود النصر في حياتي " إخواني وأخواتي " أطال الله في أعمارهم.

وإلى العم والصديق المهندس عبد الحكيم الرشود " أبو عوني " أطال الله في عمره.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

*محمد منصور محمد منصور*



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

"رب أوزعِني أن أشكُر نعمتك الَّتي أنعمت عَلي وعَلى والدي وَأنْ أعمل

صالحا ترضاه وَأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل:١٩

الحمد لله رب العالمين ,الهادي إلى سبيل الرشاد الذي أمدني بالصبر والعزيمة ووفقني لإنجاز هذه المذكرة والصلاة والسلام على معلم البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتي الحبيبة جامعة آل البيت التي احتضنتني في صرحها العلمي لأكمل دراستي فيها، كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان الى أستاذي الدكتور الفاضل: أحمد سالم الخزعلي وذلك لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما أفادني به من علمه الواسع وخبرته المتجددة وملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة فله مني خالص الشكر والتقدير، كما أوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الدكتور غيث ناصر العيطان والدكتور بسام عشوي العون والأستاذ الدكتور مناور فريح حداد الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والتقدير على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس وزملائي في كلية إدارة المال والأعمال وخاصة في قسم التمويل والمصارف لما قدموه من العون والمساعدة والنصح والإرشاد في إتمام هذه الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير الى جميع أصدقائي وكل من خصني بالدعاء أمامي أو في ظاهر الغيب وكل من ساهم من قريب او بعيد في مد يد العون والمساعدة لي في مسيرتي نحو إتمام هذه الدراسة

الحمد لله رب العالمين

محمد منصور محمد منصور



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# فهـــرس المحتويــات


تفويض ..... ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج

إهـــــداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

فهــرس المحتويــات ..... و

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... ط

الملخص ..... ي

Abstract ..... ك

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ..... ١

١- المقدمة : ..... ٢

٢- مشكلة الدراسة : ..... ٣

٣ - أهمية الدراسة: ..... ٦

٤- أهداف الدراسة: ..... ٧

٥- فرضيات الدراسة: ..... ٧

٦- منهجية الدراسة: ..... ١٠

٧- النموذج القياسي للدراسة: ..... ١٢

٨- التعريفات الإجرائية: ..... ١٣

٩ - مجتمع وعينة وحدود الدراسة ..... ١٥

١٠. الدراسات السابقة ..... ١٦

١١- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: ..... ٣٠




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة ..... ٣١
المبحث الأول الكفاءة المصرفية..... ٣٢
المبحث الثاني الأداء المالي في البنوك التجارية ..... ٤١
المبحث الثالث البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن ..... ٥٦
الفصل الثالث التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ..... ٨٠
المبحث الأول منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) ..... ٨٠
المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات ..... ٨٥
قائمــة المصادر والمراجع ..... ١٠٥



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول |
|---|---|
| ١ | **ملخص الدراسات السابقة** |
| ٢ | **العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٧) (%)** |
| ٣ | **ملاءة رأس المال في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)** |
| ٤ | **نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) (%)** |
| ٥ | **نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)** |
| ٦ | **معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)** |
| ٧ | **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة** |
| ٨ | **مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة** |
| ٩ | **نتائج اختبار Q-Stat للارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار** |
| ١٠ | **اختبار جذر الوحدة** |
| ١١ | **نتائج اختبار Hausman** |
| ١٢ | **نتائج اختبار الانحدار المتعدد للبنوك المحلية الأردنية** |
| ١٣ | **نتائج اختبار الانحدار المتعدد للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن** |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الأشكال


| عنوان الشكل |
| --- |
| التوزيع الطبيعي للبواقي |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الملخص


**مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن**

**رسالة ماجستير قدمت من قبل**

**محمد منصور محمد منصور**

**إشراف:**

**د. أحمد سالم الخزعلي**

**تاريخ المناقشة: ٢ /٤ / ٢٠١٩**

تمثلت هذه الدراسة في أن أداء البنوك التجارية الأجنبية في الأردن يفوق أداء البنوك التجارية المحلية في بعض السنوات خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر محددات الربحية على أداء البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن، استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Method (PDM)، وتكونت عينة الدراسة من ثلاثة عشر بنكاً تجارياً محلياً وثمانية بنوك تجارية أجنبية، وقد تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة الممتدة من ( ٢٠١٠- ٢٠١٧). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة التضخم على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، ووجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، وتوصلت كذلك إلى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، كما توصلت إلى وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية الأردنية، وعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الودائع الى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن. وأوصت الدراسة ضرورة اهتمام البنوك التجارية المحلية والأجنبية بمنح التسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى تحسن أدائها المالي.



الكلمات المفتاحية : كفاءة الأداء، محددات الربحية، البنوك التجارية.





المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**A Comparison on Performance Efficiency of Domestic and Foreign Banks in Jordan**

**A Master Thesis By**

**Mohammad Mansour Mohammad Mansour**

**Supervisor:**

**Dr. Ahmad Salim Al-Khazali**

**Department of Finance and Banking, Al al-Bayt University, ٢٠١٩**

# Abstract

This study was that the performance of foreign commercial banks in Jordan exceeded the performance of local commercial banks in some years during the period (٢٠١٠-٢٠١٧). The study aimed to investigate the impact of profitability determinants on the performance of local and foreign commercial banks operating in Jordan. The study used Panel Data Method (PDM). The study sample consisted of thirteen local commercial banks and eight foreign commercial banks, Data were collected from the annual financial reports of the local and foreign commercial banks operating in Jordan during the period ٢٠١٠-٢٠١٧. The study found that there is a negative significant effect of the inflation on return on assets in local and foreign commercial banks in Jordan, and there is a positive significant effect of the growth rate of GDP and the ratio of capital adequacy on the return on assets in local and foreign commercial banks in Jordan, and there is a significant effect of the ratio of facilities to total assets on the return on assets in local and foreign commercial banks in Jordan, it also found there is a negative significant effect of the ratio of deposits to total assets on the return on assets in local commercial banks, and there is no significant effect of the ratio of deposits to total assets on the return on assets of foreign commercial banks operating in Jordan. The study recommended that local and foreign banks should pay attention to granting credit facilities.

Key words: Performance efficiency, profitability determinants, commercial banks

.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## يتكون هذا الفصل من المواضيع الآتية:

١. المقدمة.

٢. مشكلة الدراسة وعناصرها.

٣. أهمية الدراسة.

٤. أهداف الدراسة.

٥. فرضيات الدراسة.

٦. منهجية الدراسة.

٧. أنموذج الدراسة.

٨. التعريفات الإجرائية.

٩. الدراسات السابقة.

١٠. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## ١- المقدمة :

يحظى مفهوم الأداء المالي بأهمية كبرى من قبل المهتمين في مجال الإدارة المالية، فهو من المفاهيم الضرورية التي تعتمد عليها إدارات البنوك لمعرفة وضعها المالي، بغرض تحسين الأداء، كما يساهم في تقدير وإيجاد كافة مجالات التراجع والضعف في الأداء وتحديد طرق علاجها، فنجاح البنك يعتمد ويتوقف على فهم العوامل والمحددات التي تؤثر على الأداء مما يساعدها على تحقيق أهدافها واستمرارها وقدرتها على التأقلم مع محيطها والبيئة التي تعمل فيها.

وهناك العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر في الأداء، فمنها العوامل الداخلية التي تخضع لتحكم البنك سواء كانت عوامل تقنية ترتبط بالجانب التقني الذي يتمثل بنوع التكنولوجيا المستخدمة أو نوعية الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها لعملائه بحيث تتوافق مع رغباتهم، بالإضافة إلى نوعية الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية وحسن إدارة واستغلال هذه الموارد وعدم هدرها، ومستويات الأسعار. أما المحددات الخارجية فهي العوامل التي لا تخضع لتحكم البنك وتمثل محيط البنك والبيئة التي يعمل من خلالها سواء كانت محددات وعوامل اقتصادية كلية كمعدلات النمو الاقتصادي، وسياسات التجارة الخارجية، ومعدلات التضخم وغيرها من العوامل الأخرى، وعوامل اقتصادية جزئية مثل وفرة الموارد الأولية ودرجة المنافسة، ومستويات الأجور، كما إن عوامل الاستقرار السياسي والمنظومة القانونية ووضوح التشريعات والقوانين، واختلاف توجهات وأنماط حياة المجتمع وطبيعة التركيبة البشرية والعلاقات الإنسانية السائدة في المجتمع، لها تأثير لا يمكن إغفاله على الأداء.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر الأردن من الدول التي قامت بالعمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب، وبما يمنحه من تسهيلات وإصلاحات تشريعية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وبموجب قانون تشجيع الاستثمار الذي سمح للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل لأي مشروع في معظم قطاعات الاقتصاد الأردني بما فيها القطاع المصرفي (قانون تشجيع الاستثمار، ٢٠١٤). لذلك نجد ازدياد عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وارتفاع نسبة ملكية الأجانب في القطاع المصرفي الأردني، وان وجود البنوك الأجنبية قد يؤثر على أداء البنوك المحلية من خلال زيادة المنافسة في كامل القطاع المصرفي وبالتالي زيادة كفاءة البنوك المحلية، إلا ان بعض الدراسات قد أشارت إلى أن وجود البنوك الأجنبية والتي تمتلك بخبرات وتكنولوجيا متطورة وسياسات اقراضية قد تشكل ضغطا على البنوك المحلية ومنافستها وتخفيض حصتها السوقية من الاستثمار وبالتالي انخفاض إيراداتها.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع البنوك التجارية المحلية ومدى قدرتها على منافسة البنوك التجارية الأجنبية، وذلك من خلال تحليل بعض محددات الربحية وقياس أثرها على أداء البنوك التجارية المحلية ومقارنتها مع أداء البنوك التجارية الأجنبية في الأردن .

## ٢- مشكلة الدراسة :

يعتبر الأردن من الدول التي تتميز بتوفر المناخ الاستثماري المناسب ودخول الاستثمارات الاجنبية، حيث شهد القطاع المصرفي الأردني تغيرات عديدة بهدف دمج الاقتصاد الأردني بالأسواق العالمية، حيث بلغ عدد البنوك الأجنبية العاملة في الأردن تسعة بنوك، تمثلت في ثمانية بنوك تجارية وبنك اسلامي، وقد رافق هذه التطورات تحديات تنافسية جديدة للقطاع المصرفي والذي يشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من تمتع مستشاري الاستثمار في البنوك المحلية بميزة القرب الجغرافي من السوق من خلال معرفتهم بالبيئة التي تحتضن هذا السوق، مما قد يساعدهم على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يؤدي إلى تحسين الأداء وتعظيم الأرباح، الا انه ومن خلال استعراض الأداء المالي والمتمثل بالعائد على الأصول للبنوك التجارية الأجنبية والبنوك التجارية المحلية في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٧)، تبين أن أداء البنوك التجارية الأجنبية في الأردن يفوق أداء البنوك التجارية المحلية في معظم سنوات تلك الفترة، مما تولد ضرورة دراسة واقع البنوك التجارية المحلية ومدى قدرتها على تنافسية البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن وذلك من خلال دراسة أهم محددات الأداء في البنوك التجارية الأجنبية وكيف تختلف عنها في البنوك التجارية المحلية والتي تعمل في نفس السوق، حيث لم يتم إدخال سنة (٢٠٠٨و٢٠٠٩) في فترة الدراسة لوجود الأزمة المالية العالمية.

ويمكن مناقشة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

**السؤال الرئيسي الأول : ما أثر محددات الربحية على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن ؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أثر نسبة ملاءة رأس المال على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن؟

٢. ما أثر نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن؟

٣. ما أثر نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن؟

٤. ما أثر نسبة التضخم على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن؟

٥. ما أثر نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**السؤال الرئيسي الثاني : ما أثر محددات الربحية على أداء البنوك التجارية الأجنبية في الأردن ؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أثر نسبة ملاءة رأس المال على أداء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن؟

٢. ما أثر نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول على أداء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن؟

٣. ما أثر نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على أداء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن؟

٤. ما أثر نسبة التضخم على أداء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن؟

٥. ما أثر نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي على أداء البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٣ - أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الذي ستتناوله هذه الدراسة، ألا وهو القطاع المصرفي، والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الهامة والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وقد شهد القطاع المصرفي الأردني منذ بداية الخمسينيات التطور الكمي والنوعي في مجال السماح للملكيات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي والتي شملت على عدد كبير من التسهيلات للمستثمرين للعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم دون عوائق، مما ساهم في التزايد المستمر للبنوك الأجنبية وارتفاع نسبة ملكية الأجانب في القطاع المصرفي الأردني بسبب حزمة قوانين تشجيع الاستثمار التي أطلقها الأردن في الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من ارتباط فعالية وكفاءة أداء القطاع المصرفي بمدى وجود الجو التنافسي بين البنوك، إلا أن البنوك التجارية المحلية الأردنية واجهت منافسة قوية من قبل البنوك التجارية الأجنبية لما تتمتع به الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا متطورة في العمل المصرفي وبما تملكه من رؤوس أموال ضخمة، مما فرض على البنوك المحلية مسؤولية امتلاك وتطوير القدرة التنافسية للمحافظة على عملاءها الحاليين أو جذب عملاء جدد وتطوير خدماتها ومنتجاتها، الأمر الذي يتطلب أعباء ومصاريف مالية وتكاليف إضافية وبالتالي التأثير على حصتها من الأرباح، علاوة على انخفاض حصتها السوقية بسبب دخول البنوك الأجنبية. كل هذه التغيرات كان لها الأثر على انخفاض مستوى الأداء للبنوك التجارية الأردنية مقارنة مع البنوك الأجنبية ، لذا جاءت هذه الدراسة لتحليل أداء القطاع المصرفي الأردني ومناقشة دور البنوك الأجنبية وقدرة البنوك المحلية على منافستها، ومعرفة انعكاس محددات الربحية واختلافاتها على الأداء المالي لهذه البنوك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٤- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة الوضع التنافسي للبنوك المحلية وتحديد قدرتها التنافسية وكيفية الوصول إلى درجة عالية من التنافسية وتعزيز أداءها مما يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني ككل ، لذا تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على واقع أداء البنوك التجارية الأردنية (المحلية) من حيث التنافسية، الحصة السوقية، والأرباح والعوائد.

- بيان أهم محددات الربحية للبنوك التجارية في الأردن، ومقارنة أثر هذه المحددات واختلافاتها فيما بين البنوك التجارية المحلية والبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن.

- تقييم أداء قطاع البنوك والتعرف على نقاط الضعف والقصور لمحاولة تلافيها، والتعرف على نقاط القوة لمحاولة تعزيزها.

- التوصل لعدد من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن تعميمها على القطاع المصرفي الأردني.

## ٥- فرضيات الدراسة:

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

**H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لمحددات الربحية على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.**

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى :**

**H٠١،**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الفرعية الثانية :**

**H٠١٢**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

**الفرضية الفرعية الثالثة :**

**H٠١٣**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

**الفرضية الفرعية الرابعة :**

**H٠١٤**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

**الفرضية الفرعية الخامسة:**

**H٠١٥**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

**H٠٢: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) محددات الربحية على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.**

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى :**

**H٠٢١**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الفرعية الثانية :**

**H٠٢٢**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.

**الفرضية الفرعية الثالثة :**

**H٠٢٣**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.

**الفرضية الفرعية الرابعة :**

**H٠٢٤**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.

**الفرضية الفرعية الخامسة:**

**H٠٢٥**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( α ≤ ٠,٠٥ ) لنسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٦- منهجية الدراسة:

### أولا: منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي في بعض جوانب الدراسة من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بمحددات الربحية وأداء البنوك، والمنهج التحليلي من جهة ثانية من خلال اختبار الفرضيات.

### ثانيا- التحليل الإحصائي

إن وحدة التحليل في الدراسة هي البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك التجارية المحلية والبنوك التجارية الأجنبية عينة الدراسة والتي تعكس مؤشرات المتغير المستقل المتمثلة بـ ( محددات الربحية ) والنسب المالية لقياس المتغير التابع المتمثل بـ الأداء في البنوك (العائد على الأصول ) .

### ثالثا- أسلوب جمع البيانات

١. المصادر الأولية :

لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على التقارير السنوية والإحصائية الصادرة عن البنوك التجارية المحلية والبنوك الأجنبية في الأردن عينة الدراسة وذلك للفترة ( ٢٠١٠ - ٢٠١٧ ) .

٢ . المصادر الثانوية :

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية والاقتصاد والإدارة إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**رابعا - الأساليب الإحصائية المستخدمة**

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمستقاة من برنامج الحزمة الإحصائية (EVIEWS) وفيما يلي عرض لهذه الأساليب :

أ. الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

ب. تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Method(PDM) لاختبار تأثير المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع لبياناتها المالية للفترة الزمنية الممتدة من ( ٢٠١٠ - ٢٠١٧ ) من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنوك التجارية المحلية والأجنبية عينة الدراسة وعمل التحليل الإحصائي لهذه البيانات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٧- النموذج القياسي للدراسة:

**وتم تصميم هذا النموذج بالاعتماد على دراسة (Ong.Tze San et,al, ٢٠١١).**

$$ROA = \alpha + \beta_1 CAR + \beta_2 LAR + \beta_3 DAR + \beta_4 INF + \beta_5 GDP + €$$

وتم استخدام هذا النموذج لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في البنوك التجارية المحلية والأجنبية.

**Where is** حيث أن:

**ROA** : Return on Asset معدل العائد على الأصول

**CAR :**Capital Adequay Ratio نسبة ملاءة رأس المال

**LAR** :Loan Asset Ratio نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول

**DAR** :Deposit Asset Ratio نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول

**INF** :Inflation Rate نسبة التضخم

**GDP** :Gross Domestic Product Growth معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

**€** : الخطأ العشوائي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٨- التعريفات الإجرائية:

تقوم الدراسة على المتغيرات الآتية :

- **المتغير التابع** : وهو أداء البنوك التجارية المحلية وأداء البنوك التجارية الأجنبية في الأردن وتم قياسه من خلال **معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA)**: ويعبر عن قدرة البنك على استخدام الأصول في توليد الأرباح، وتم قياسه من خلال المعادلة التالية (الزعبي ودودين، ٢٠١٦، ص:١٣٩):

معدل العائد على الأصول = (صافي أرباح السنة المنتهية بعد الضريبة) / إجمالي الموجودات * ١٠٠%

- **المتغيرات المستقلة** :

وتشمل ما يلي:

**أ . نسبة ملاءة رأس المال (Capital Adequay Ratio):**

وتعكس مدى توافر الأموال في البنك لمواجهة احتياجاته من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة واستخدام الأموال، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع مخاطر تدني أرصدة حقوق المساهمين بالمقارنة مع الموجودات، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية (Ong. et, al. ,٢٠١١,P:١٢٦ ) :

نسبة ملاءة رأس المال = حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات

**ب. نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول ( Loan Asset Ratio) :**

ويستخدم هذا المتغير لقياس مخاطر السيولة في البنك، حيث ان ارتفاع نسبة هذا المتغير يعتبر مؤشرا على الإفراط في الإقراض لدى البنك ومن ثم عجز السيولة لديه في حين ان انخفاض هذا المؤشر يعني فائضا في السيولة، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية ( الربيعي وراضي، ٢٠١٢، ص: ١٣٠) :

نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول = إجمالي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الأصول



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ج. نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول (Deposit Asset Ratio):**

وتقيس هذه النسبة قدرة البنوك في استخدام ودائع العملاء لتمويل نشاطات البنك، ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية (Bora, ٢٠١٧, p:٨٠):

$$\text{نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

د. **نسبة التضخم (Inflation Ratio)**: ويُعرَّف التضخم الاقتصاديّ بأنّه : ارتفاع تدريجيّ بالأسعار يظهر نتيجةً للتوسع في العرض أو الطلب أو زيادة التكاليف ،وتم حسابه من خلال المعادلة الآتية (الحلاق والعجلوني، ٢٠١٠، ص:١٩٢):

نسبة التضخم الاقتصاديّ = (مستوى الأسعار العامة خلال عام ما - مستوى الأسعار العامة في العام السابق) / مستوى الأسعار العامة في العام السابق × ١٠٠%

**هـ . معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Growth ):**

الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) : هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة . ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو: الزيادة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي ويقاس من خلال المعادلة التالية (الحلاق والعجلوني، ٢٠١٠، ص:١٩٤):

$$\text{ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{(GDPt - GDPt_{١})}{GDPt}$$



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٩ - مجتمع وعينة وحدود الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن، أما عينة الدراسة فتتكون من البنوك التجارية المحلية والبنوك التجارية الأجنبية في الأردن، حيث تم استثناء البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية من الدراسة وذلك كون البنك الأجنبي الإسلامي (الوحيد) وهو مصرف الراجحي قد باشر أعماله في عام ٢٠١١، وستكون الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١٠. الدراسات السابقة.

**أولاً: -الدراسات باللغة العربية:**

**ابو وادي وسقف الحيط (٢٠١٧). محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القطاع المصرفي الأردني يعمل في بيئة تتفاوت فيها حجم البنوك التجارية وبالتالي حجم الحصص السوقية لهذه البنوك مما يؤثر على درجة المنافسة بينها، كما ان البنوك في الأردن تتأثر بعوامل قد تكون خارجة عن إرادتها والتي بدورها تؤثر على أداء هذه البنوك. وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء الصناعة المصرفية في الأردن المتمثل (بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة الاقتصادية المضافة)، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على أدائها. وقد تكونت عينة الدراسة من المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها ثلاثة عشر مصرفا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) .

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية وأداء المصارف مقاسا بالعائد على حقوق الملكية ، فيما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية وأداء المصارف مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال والرافعة المالية والأداء، فيما ارتبطت معلمتا النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد بعلاقة طردية موجبة وذات دلالة إحصائية مع الأداء .

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام من قبل المصارف بكفاية رأس المال والتوازن في نسبة السيولة المصرفية وعدم التردد في منح الائتمان خوفا من التعرض لمخاطر القروض المتعثرة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**القيسي ، فوزان عبدالقادر(٢٠١٤). تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة( ٢٠٠٩-٢٠١٤):**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف المنظومة الرقابية والإشرافية على البنوك يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى فشل البنوك وتوليد الأزمات المصرفية. وهدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS ،وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الأداء، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنكا تجاريا أردنيا مدرجا في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، واستخدمت الدراسة لقياس أداء البنوك معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE) ،بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم. وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المشترك ( Data pooled Regressio ) .

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وبدلالة لكل من نسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة على معدل العائد على الأصول ( ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE) . بينما كان لجودة الأصول أثرا سالبا وذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)،كما توصلت بأنه لم يكن لمتغيرات الاقتصادي الكلي والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي (GRTH) ومعدل التضخم (INF) أي أثر ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول(ROA)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة البنك المركزي الأردني بأن يقوم عند تقييمً أداء البنوك بإعطاء أوزان أكبر للعناصر الأربعة الأكثر ا تأثير أداء البنوك والتي تتضمن عناصر CAME وهي كفاية رأس المال(C) ، وجودة الأصول (A) ، وكفاءة الإدارة (M) ،والربحية(E)، للوصول إلى أداة تقييم أكثر مناسبة لأداء البنوك التجارية الأردنية.

**حمدان ، محمد موسى وآخرون(٢٠١٣). العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية :**

تمثلت مشكلة الدراسة في ان تحرير النشاطات البنكية وتحرير أسواق المال وعولمة التمويل والانفتاح الاقتصادي، وضعت البنوك الأردنية والفلسطينية في منافسة شديدة مع البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية التي صارت تنافس البنوك المحلية في وظائفها التقليدية مما أثر على كفاءتها وربحيتها. وهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق( مقاسا بالتركز والحصة السوقية، نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة التكلفة الى الدخل، وحقوق المساهمين الى الأصول) وربحية البنوك الأردنية والفلسطينية (مقاسا بالعائد على الأصول) ، وقد تمثلت عينة الدراسة في جميع البنوك المحلية العاملة خلال الفترة( ٢٠٠٥ – ٢٠١٠) وعددها (٢٤) بنكاً ١٧ مصرفا أردنيا و٧ مصارف فلسطينية، وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS Squares Least Ordinary) ضمن الانحدار المتعدد ( Multiple Regressions)

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية أكثر تركزا من البنوك الفلسطينية، إلا انه لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق والحصة السوقية(الودائع) على أداء البنوك الأردنية، بينما توصلت الدراسة إلى وجود أثر مهم إحصائياً للتركز في أداء البنوك في القطاع المصرفي الفلسـطيني، كما توصلت إلى ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في البنوك الفلسطينية جراء التوسع في منح التسهيلات، وان البنوك الأردنية كانت أكثر كفاءة في الإدارة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة متخذي القرار في الجهاز المصرفي الأردني والفلسطيني بالتوسع في عمليات تحرير السوق بهدف تخفيض التركز وتعزيز التنافسية فيه، وتشجيع الاندماج الأفقي بين البنوك لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة البنوك.

**الصمادي، سامي أحمد وآخرون(٢٠١٣). تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة( ٢٠٠٠-٢٠٠٩):**

مشكلة الدراسة هي في ان السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، وان البنوك التجارية الأجنبية تشكل تحديا تنافسيا للبنوك المحلية وان ربحيتها كانت أعلى نسبيا. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في التنافسية. وقد اعتمدت الدراسة نموذج Pooled and Panel data analysis إضافة الى استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار بيانات الدراسة والتأكد من مدى ملاءمتها لنموذج القياس، حيث تم تطبيق هذه النماذج على بيانات متعلقة بتسعة عشر (١٩ ) مصرفاً تجارياً منها(٦) مصارف أجنبية خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٩).

وقد توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية، حيث دلت النتائج على أن ربحيتها كانت أعلى نسبياً، وأن العوامل المؤثرة في تنافسيتها كانت مختلفة عن تلك العوامل في المصارف المحلية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض التكاليف في المصارف المحلية لاسيما تكاليف التمويل ووضع سياسات كفيلة بضبط هذه التكاليف وتحسين مستويات الربحية بالإضافة إلى ضرورة استقطاب حجم أكبر من الودائع باعتبارها عنصراً إيجابياً في الربحية مع الاهتمام بتعزيز جودة خدماتها المصرفية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الكور ، عز الدين مصطفى(٢٠١١). أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية :**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تأثير تركز البنوك وغيرها من معيقات المنافسة في سلوك البنوك وأداءها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع ، مما يسبب خسارة اجتماعية مقترنة بسوء التسعير ناتجة عن ممارسات البنوك الكبيرة لقوتها السوقية على الأسعار. وهدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تركز السوق من الأصول(CONC) ، وفقا لنموذج الهيكل-السلوك-الأداء Structure- Conduct- Performance (SCP)، والحصة السوقية ( MS) ، وفقا لفرضية الكفاءة التقليدية، Market Share(MS) ،ونسبة رأس المال إلى الأصول(CAR) ، وحجم البنك (BS)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي(GDPG) على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA) واشتملت عينة الدراسة على أربعة عشر بنكاً تجارياً خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٦ )، وتم استخدام الانحدار المجمع لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تدحض نموذج (SCP) وبالتالي تستبعد فرضية التحالف بين البنوك الأكثر تركزا، وإلى نتائج لا تقدم الدعم لفرضية الكفاءة التقليدية التي تنص على أن أكثر المنظمات كفاءة تحقق معدلات أداء مرتفعة وتحصل على ربحية أعلى. مما يشير الى أن تركز سوق البنوك التجارية في الأردن يرجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة، إلا أنه ونتيجة للتشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز ورفع مستويات المنافسة لم يكن هناك أية تحالفات بين البنوك الأكثر تركزاً تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات ضمن صناعة البنوك التجارية الأردنية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على وضع المزيد من التشريعات والقوانين وتحديثها بحيث تتماشى مع التطورات السريعة في صناعة البنوك، وعلى زيادة العمل في اتجاه التحرير المالي وإزالة العوائق والقيود على مجالات الاستثمار والتمويل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المنافسة ضمن صناعة البنوك، ويوفر بيئة مناسبة للعمل البنكي .

**ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية:**

**Bora Gretha Haule,(٢٠١٧). Comparative Analysis of Financial Performance of Domestic and Foreign Banks in Tanzania**

كانت مشكلة الدراسة في أن دخول البنوك الأجنبية إلى القطاع المصرفي في تنزانيا سبب ضغطا تنافسيا على جانب البنوك المحلية، وذلك كونها تملك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة، كما كانت البنوك الأجنبية أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح. وهدفت الدراسة الى مقارنة الأداء المالي للبنوك المحلية والأجنبية، حيث تكونت عينة الدراسة من خمسة بنوك محلية وخمسة بنوك أجنبية من أصل ٥٢ بنكا يعمل في تنزانيا لفترة ١٠ سنوات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، استخدمت الدراسة تحليل النسبة المالية المتمثلة في ( السيولة، نوعية الأصول، الودائع الى الأصول، الكفاية المصرفية، وكفاءة الإدارة) لقياس الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش صافي الدخل(NIM). وتم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة الى ان كلا المجموعتين من البنوك استخدم التقنيات والسياسات المالية المناسبة لإدارة البنوك، والمرونة في التعامل مع العوامل البيئية المختلفة، وان كلاهما حقق الأرباح بشكل عام، لكن كانت البنوك المحلية أكثر ربحية من البنوك الأجنبية في مجال ال(ROA) و (ROE) ، وكانت السيولة أقل في البنوك المحلية من البنوك الأجنبية، واحتفاظ البنوك الأجنبية بمستوى أعلى من جودة ونوعية الأصول.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصت الدراسة، بضرورة التزام البنوك بتحسين سياستها في مجال تقنين الائتمان ومراقبة مخاطر الائتمان لتحقيق الربحية والمحافظة على تحسين نوعية الأصول والتوازن بالاحتفاظ بالسيولة.

Muhammad Azam & Sanna Siddiqui (٢٠١٢). **Domestic and Foreign Banks' Profitability Differences and Their Determinants :**

تمثلت مشكلة الدراسة في ان البنوك الأجنبية أكثر ربحية من جميع البنوك المحلية في الباكستان بغض النظر عن هيكل ملكيتها، كما ان هناك اختلاف في محددات الربحية بين البنوك المحلية والأجنبية ، وان دخول البنوك الأجنبية ادى إلى زيادة التنافسية في مجمل القطاع المصرفي. وهدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الربحية في البنوك المحلية(العامة والخاصة) والبنوك الأجنبية العاملة في الباكستان خلال الفترة(٢٠٠٢-٢٠١٠)، وتكونت عينة الدراسة من ٣٦ بنكا تجاريا تم تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات: البنوك المحلية ذات السيطرة الحكومية والبنوك المحلية الخاصة والبنوك الأجنبية. وتم قياس الربحية من خلال مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتمثلت محددات الربحية بعوامل خارجية هي التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومحددات داخلية تمثلت في (مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة)، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى ان البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية جميعها بغض النظر عن الجهة المالكة، كما توصلت الى ان البنوك الأجنبية أقل تأثرا بالعوامل الاقتصادية، وتوصلت كذلك الى اختلاف محددات الربحية فيما بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية فالعوامل التي تكون ذات أهمية للبنوك المحلية كانت غير ذات أهمية للبنوك الأجنبية والعكس صحيح.

أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مشابهة على المؤسسات المالية الأخرى والبنوك الإسلامية الأجنبية والمحلية ، خاصة لوجود فروع إسلامية للبنوك الأجنبية في الباكستان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ntow, Matthew& Laryea Esther (٢٠١٢). **A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana** :

مشكلة الدراسة تمثلت في ارتفاع حجم رأس المال في البنوك الأجنبية عنها في البنوك المحلية واحتفاظ البنوك الأجنبية بسيولة عالية، كما كان هناك اختلاف في مستوى الأداء بين البنوك الأجنبية والمحلية. وهدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنوك الأجنبية والمحلية في غانا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، حيث تم اختبار أثر كل من (جودة الأصول ، كفاية رأس المال ، كفاءة الإدارة، والسيولة ، وحجم البنك) على (العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الدخل). وتم تصنيف البنوك المحلية هي تلك البنوك التي يملك أغلبية مساهميها من المواطنين المحليين بينما البنوك الأجنبية هي تلك التي غالبية مساهميها من الأجانب. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لاختبار بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك المحلية في غانا كان أفضل من أداء البنوك الأجنبية في مجال كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، بينما كانت البنوك الأجنبية أفضل أداء من البنوك المحلية من حيث هامش الفائدة الصافي في غانا، وان البنوك الأجنبية لديها نسبة أعلى من كفاية رأس المال والسيولة من البنوك المحلية، كما توصلت الدراسة إلى إن إدارة البنوك المحلية أكثر كفاءة من البنوك الأجنبية في غانا.

وأوصت الدراسة البنوك المحلية بضرورة تحسين إدارتها في مجال كفاية رأس المال والسيولة ، وحث البنوك الأجنبية على توظيف مواردها وعدم حجز السيولة خوفا من التعرض للمخاطر الائتمانية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Ong.Tze San et,al. (٢٠١١). **AComparison on Efficiency of Domestic and Foreign Banks in Malaysia: ADEA Approach:**

تواجه البنوك في ماليزيا مشكلة التنافس القوي من دخول البنوك الأجنبية بسبب التحرر المالي والعولمة وبالتالي اجبر البنوك المحلية على تحمل تكاليف إضافية لمنافسة البنوك الأجنبية والحصول على التكنولوجيا والمهارة والتقنية المتطورة. وهدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة كفاءة البنوك المحلية والأجنبية في ماليزيا، تكونت عينة الدراسة من ٩ بنوك محلية و١٢ بنكا أجنبيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، وتم استثناء بنوك الصادرات والواردات والبنوك الإسلامية من الدراسة، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية من خلال العائد على الأصول، وتم قياس العوامل المستقلة من خلال مخصصات خسائر القروض(LLP)، ونسبة القروض إلى الأصول ، ونسبة حقوق الملكية إلى الاصول، ونسبة السيولة . وتم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

وتوصلت الدراسة إلى ان البنوك المحلية تفوق البنوك الأجنبية في مجال الكفاءة، حيث كانت البنوك المحلية أكثر كفاءة في إدارة التكاليف من خلال استفادتها من المعرفة بالسوق المحلية أكثر من البنوك الأجنبية، ووجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين كل من السيولة ونوعية القروض والربحية، بينما كان هناك أثر سلبي وبدلالة إحصائية بين متانة رأس المال ونوعية الأصول وحجمها مع الكفاءة التقنية.

وأوصت الدراسة بضرورة دراسة فعالية التكنولوجيا في البنوك الإسلامية والشركات المالية الاخرى، وزيادة حجم المتغيرات في الدراسات.

Ekrem Tufen et,al. (٢٠٠٨). **Evaluation of Turkish Domestic and Foreign Banks by Using Financial Ratios :**

تمثلت مشكلة الدراسة في ان البنوك الأجنبية أكثر فعالية من البنوك المحلية وان دخول البنوك الأجنبية بما تحمل من تكنولوجيا وخبرات ورأسمال عالي وتقنيات حديثة في تقييم الائتمان زاد من التغير في نوعية الخدمات المصرفية، كما اثر على استقرار الصناعة المصرفية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الأجنبية والمحلية العاملة في تركيا، وتكونت عينة الدراسة من ١٧ بنكا محليا و ٨ بنوك أجنبية، وتمثلت المؤشرات المالية في ( كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، ومخصصات خسائر القروض، والسيولة)، وتم قياس الربحية من خلال مؤشر العائد على الأصول. وتم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي (LRM).

وتوصلت الدراسة إلى ان البنوك العامة أكثر ربحية من البنوك الخاصة(أجنبية ومحلية)، وتوصلت كذلك إلى ان بنوك الإيداع الأجنبية لم تنافس البنوك التركية المحلية لأنها لا تملك الفروع الكافية في تركيا مما حد من قدرتها في جذب الزبائن، كما توصلت إلى وجود منافسة قوية في القطاع المصرفي التركي ، وان غالبية أرباح البنوك تحققت م بطاقات الائتمان والعمولات.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة البنوك الأجنبية لعدد الفروع في تركيا لتتمكن من جذب الزبائن وتمكنها من منافسة البنوك المحلية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| الجدول رقم(١) ملخص الدراسات السابقة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدراسات العربية | | | | |
| ت | الباحث | السنة | هدف الدراسة | أهم النتائج |
| ١ | ابو وادي وسقف الحيط | ٢٠١٧ | هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء الصناعة المصرفية في الأردن المتمثل (بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية، والقيمة الاقتصادية المضافة)، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على أدائها. | عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية وأداء المصارف مقاسا بالعائد على حقوق الملكية ، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الحصة السوقية وأداء المصارف مقاسا بالقيمة الاقتصادية المضافة، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال والرافعة المالية والأداء، |
| ٢ | القيسي، فوزان عبدالقادر | ٢٠١٤ | هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS ،وتحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الأداء. | وجود أثر ايجابي وبدلالة لكل من نسبة كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة على معدل العائد على الأصول) ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE) ، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الاقتصادي الكلي والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي (GRTH) ومعدل التضخم (INF) على معدل العائد على الأصولROA) . |
| ٣ | حمدان ، محمد موسى وآخرون | ٢٠١٣ | هدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق( مقاسا بالتركز والحصة السوقية، نسبة التسهيلات إلى الأصول، ونسبة التكلفة الى الدخل، وحقوق المساهمين الى الأصول) وربحية البنوك الأردنية والفلسطينية (مقاسا بالعائد على الأصول) | عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتركز السوق والحصة السوقية(الودائع) على أداء البنوك الأردنية، بينما توصلت الدراسة إلى وجود أثر مهم إحصائياً للتركز في أداء البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني، كما توصلت إلى ارتفاع نسبة مخاطر السيولة في البنوك الفلسطينية جراء التوسع في منح التسهيلات، وان البنوك الأردنية كانت أكثر كفاءة في الإدارة. |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤ | الصمادي سامي أحمد وآخرون | ٢٠١٣ | هدفت الدراسة إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في التنافسية. | وقد توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية، حيث دلت النتائج على أن ربحيتها كانت أعلى نسبياً، وأن العوامل المؤثرة في تنافسيتها كانت مختلفة عن تلك العوامل في المصارف المحلية. |
| ٥ | الكور ، عز الدين مصطفى | ٢٠١١ | هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تركز السوق من الأصول(CONC) ، وفقا لنموذج الهيكل-السلوك-الأدا، والحصة السوقية السوقية ( MS) ، وفقا لفرضية الكفاءة التقليدية ،ونسبة رأس المال إلى الأصول (CAR)، وحجم البنك (BS)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي(GDPG) على أداء البنوك التجارية الأردنية (ROA) . | دحض لفرضية الكفاءة التقليدية التي تنص على أن أكثر المنظمات كفاءة تحقق معدلات أداء مرتفعة وربحية أعلى. وان تركز سوق البنوك التجارية في الأردن يرجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية، وميزة الدخول المبكر إلى السوق، ولم يكن هناك أية تحالفات بين البنوك الأكثر تركزاً تعمل على ممارسة قوة السوق على أسعار المدخلات والمخرجات. |

المصدر: من اعداد الباحث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| تابع الجدول رقم(١) ملخص الدراسات السابقة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الدراسات الأجنبية | | | | |
| ت | الباحث | السنة | هدف الدراسة | أهم النتائج |
| ١ | Bora Gretha Haule. | ٢٠١٧ | هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك المحلية والأجنبية، استخدمت الدراسة تحليل النسبة المالية المتمثلة في (السيولة، نوعية الأصول، الودائع الى الأصول، الكفاية المصرفية، وكفاءة الإدارة) لقياس الأداء المالي المتمثل في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش صافي الدخل(NIM). وتم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفرضيات. | كلا المجموعتين من البنوك استخدم التقنيات والسياسات المالية المناسبة لإدارة البنوك، والمرونة في التعامل مع العوامل البيئية المختلفة، وان كلاهما حقق الأرباح بشكل عام، لكن كانت البنوك المحلية أكثر ربحية من البنوك الأجنبية في مجال ال(ROA) و (ROE) ، وكانت السيولة أقل في البنوك المحلية من البنوك الأجنبية، واحتفاظ البنوك الأجنبية بمستوى أعلى من جودة ونوعية الأصول. |
| ٢ | Muhammad Azam & Sanna Siddiqui | ٢٠١٢ | هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الربحية في البنوك المحلية والبنوك الأجنبية في الباكستان خلال الفترة(٢٠٠٢-٢٠١٠)، وتمثلت محددات الربحية بعوامل خارجية هي التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومحددات داخلية تمثلت في (مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة). | ان البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية جميعها بغض النظر عن الجهة المالكة، وان البنوك الأجنبية أقل تأثرا بالعوامل الاقتصادية، وتوصلت كذلك الى اختلاف محددات الربحية فيما بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية فالعوامل التي تكون ذات أهمية للبنوك المحلية كانت غير ذات أهمية للبنوك الأجنبية والعكس صحيح. |
| ٣ | Ntow, Matthew& Laryea Esther | ٢٠١٢ | هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنوك الأجنبية والمحلية في غانا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، حيث تم اختبار أثر كل من (جودة الأصول ، كفاية رأس المال ، كفاءة الإدارة، والسيولة ، وحجم البنك) على (العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الدخل). | أن أداء البنوك المحلية في غانا كان أفضل من أداء البنوك الأجنبية في مجال كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، بينما كانت البنوك الأجنبية أفضل أداء من البنوك المحلية من حيث هامش الفائدة الصافي وان البنوك الأجنبية لديها نسبة أعلى من كفاية رأس المال والسيولة من البنوك المحلية. |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤ | Ong.Tze San et,al. | ٢٠١٤ | هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة كفاءة البنوك المحلية والأجنبية في ماليزيا، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية من خلال العائد على الأصول، وتم قياس العوامل المستقلة من خلال مخصصات خسائر القروض(LLP)، ونسبة القروض إلى الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى الاصول، ونسبة السيولة. | إلى ان البنوك المحلية تفوق البنوك الأجنبية في مجال الكفاءة، حيث كانت البنوك المحلية أكثر كفاءة في إدارة التكاليف من خلال استفادتها من المعرفة بالسوق المحلية أكثر من البنوك الأجنبية، ووجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين كل من السيولة ونوعية القروض والربحية، ووجود أثر سلبي وبدلالة إحصائية بين متانة رأس المال ونوعية الأصول وحجمها مع الكفاءة التقنية. |
| ٥ | **Ekrem Tufen et,al** | ٢٠٠٨ | وهدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الأجنبية والمحلية العاملة في تركيا، وتمثلت المؤشرات المالية في ( كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، ومخصصات خسائر القروض، والسيولة)، وتم قياس الربحية من خلال مؤشر العائد على الأصول. | ان البنوك العامة أكثر ربحية من البنوك الخاصة وان بنوك الإيداع الأجنبية لم تنافس البنوك التركية المحلية لأنها لا تملك الفروع الكافية في تركيا مما حد من قدرتها في جذب الزبائن، إلى ووجود منافسة قوية في القطاع المصرفي التركي ، وان غالبية أرباح البنوك تحققت م بطاقات الائتمان والعمولات. |

**المصدر: من إعداد الباحث**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١١- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة مرحلة حساسة في تطور القطاع المصرفي الأردني والتي شهدت العديد من مظاهر الانفتاح والتحرر المالي، بما في ذلك التوسع في العمليات المصرفية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى معرفة الوضع التنافسي للبنوك المحلية وتحديد قدرتها التنافسية، وعلى الرغم من أن معظم الدراسات السابقة وخاصة العربية منها تم تطبيقها في الأردن إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر ومحدد إلى المصارف الأجنبية والتي يمكن أن تشكل تحديا تنافسيا للمصارف المحلية ، لذا جاءت هذه الدراسة لتشكل إطارا هاما للدراسات المستقبلية حيث تناولت مقارنة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن، والتي ستساهم في إضافة معرفة جديدة حول هذا الموضوع، كما إن نتائج هذه الدراسة ستكون ذات فائدة خاصة للمدراء والمستثمرين والهيئات والسلطات الرقابية في الأردن .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

# الإطار النظري للدراسة

شهدت الصناعة المصرفية تطورات عديدة بسبب زيادة حدة المنافسة بين البنوك، وابتكار منتجات مصرفية ومالية جديدة، بالإضافة إلى وجود بعض الأزمات المالية التي أثرت على أداء بعض البنوك منها الأزمة المالية العالمية، مما أصبح لزاما على البنوك زيادة قدرتها على إدارة مشاكلها بشكل وقائي والاهتمام أكثر بالكفاءة المصرفية من أجل التخفيض من حجم الخسائر المحتملة، وتحسين الأداء، وضمان سلامة المراكز المالية للبنوك.

ومن أجل التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بالكفاءة المصرفية والأداء في البنوك التجارية العاملة في الأردن، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول إلى الكفاءة المصرفية من حيث مفهومها وأنواعها، في حين تناول المبحث الثاني الأداء البنكى من حيث المفهوم والأهمية والتقييم، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى مقارنة الأداء بين البنوك التجارية المحلية والبنوك التجارية الأجنبية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المبحث الأول

## الكفاءة المصرفية

تمهيد:-

أزداد الاهتمام بالكفاءة المصرفية خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها وبسبب ما شهده العالم من تغيرات في مجال التحرير المالي والمصرفي، وبفضل التطور التكنولوجي الذي ساهم في زيادة حدة المنافسة بين الكثير من المصارف، كما أزداد الاهتمام أكثر بالكفاءة المصرفية بعد انتشار ظاهرة العولمة التي فرضت الكثير من التحديات على النشاط المصرفي، حيث أصبح من الضروري الاهتمام بتخصيص الموارد المالية وكفاءتها لتقليل المخاطر التي تعترض طريق عمل المصارف، مما يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة بدرجة عالية من الإتقان وزيادة قدرتها على النمو والاستمرار، كما تعتبر الكفاءة المصرفية أحد مؤشرات النجاح لهذه المصارف وتقييم أداءها.

### المطلب الأول: ماهية الكفاءة المصرفية

تعتبر البنوك المساهم الكبير في النشاط الاقتصادي ومحور تدفق رأس المال، لذا تعتبر الكفاءة المصرفية عنصرا هاما لمواجهة التحديات والمصاعب المالية التي قد يواجهها النظام المصرفي.

#### الفرع الأول: مفهوم الكفاءة

ارتبط مفهوم الكفاءة في النظام الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة من أجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد المتجددة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي الايطالي باريتو(١٩٢٣-١٩٤٨) الذي طور هذا المفهوم وأصبح يعرف (بأمثلية باريتو)، والذي ربط مفهوم الكفاءة بالاستخدام الأمثل للموارد، وأشار أن أي تخصيص ممكن للموارد إما أن يكون تخصيص كفء يعبر عن الكفاءة، وإما أن يكون تخصيص غير كفء فهو يعبر عن اللاكفاءة (عرابة وقريشي، ٢٠١٢، ص:١٢).

وتعرض ادم سميث في كتابه ثروة لأمم إلى مفهوم الكفاءة المصرفية من خلال إشارته إلى أن هناك يد خفية تقود الاقتصاد إلى تعظيم المصالح وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وأن الاقتصاد كي يعمل بكفاءة لا بد من تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد للتأثير السلبي لهذا التدخل (عبدربه، ٢٠٠٣، ص:٣٦).

كما ورد مفهوم الكفاءة بأنها إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ص:٢٢٧).

فالكفاءة هي تعبير عن استغلال الطاقات الإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية، بما يضمن أداء أفضل (خالص،٢٠١٠،ص:٣٨٨).

كما يمثل مفهوم الكفاءة النسبة بين المدخلات والمخرجات، فعندما يتحقق انجاز أكبر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة العظمى والقصوى، ولا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة (Sherman &Joe, ٢٠٠٦,p:٥١).

كما أن الكفاءة تشير الى الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات من الخدمات المالية، أي اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية (المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠١١،ص:٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن معظم التعريفات السابقة تناولت مقارنة بين المدخلات والمخرجات، واستغلال المدخلات بطريقة مثلى لتحقيق مخرجات قصوى بأقل استخدام للموارد، فالكفاءة تمثل أحد العناصر الرئيسية لنجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للإمكانات المتوفرة لتحقيق أهدافها. لذلك يمكن القول بأن كفاءة المؤسسة تتحقق عندما تتحقق أهدافها المخططة، وبالتالي مفهوم الكفاءة يتعلق بالحكم على النتيجة وكيفية الحصول عليها.

مما سبق يمكن تعريف الكفاءة بأنها الاستخدام العقلاني الرشيد في المفاضلة في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والاستفادة من المعلومات المتوفرة، بشكل يسمح بتقليل التكاليف إلى أدنى قيمة وتعظيم الربح إلى أقصى درجة.

**الفرع الثاني: مفهوم الكفاءة المصرفية**

المصرف هو مؤسسة مالية ونقدية تستخدم موارد بشرية، ومالية، ومادية متعددة لتقديم خدمات مالية مختلفة، لذا فهي تواجه قرارات يومية تتعلق باختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة لديها للقيام بوظائفها، ومن هنا يبرز مفهوم الكفاءة المصرفية الذي يتعلق بقياس عناصر الإنتاج التي تحقق أفضل مستوى من الإنتاج.

وباعتبار القطاع البنكي أهم القطاعات الاقتصادية فان الكفاءة المصرفية تمثل جانبا مهما، فهي تشير إلى قدرة البنك في توظيف مصادر أمواله في جوانب الاستخدامات المثلى لتعظيم أرباحه وبالتالي تحقيق مصالح الملاك المتمثلة في تعظيم ثروتهم، لذلك تسعى البنوك إلى الموازنة بين أهدافها المتمثلة بالسيولة والربحية والأمان، فالبنك يستثمر أموال مودعيه في مشاريع مختلفة لتحقيق أقصى الأرباح، وعليه فان التوفيق والموائمة بين العناصر الثلاثة (السيولة والربحية والأمان) يمثل جوهر كفاءة البنك التي تمكنه من مواجهة التحديات المختلفة والتي من بينها المنافسة (عابد وفتيحه، ٢٠١٣، ص:١٥١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ورد مفهوم الكفاءة المصرفية بأنها تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر في الموارد المادية والبشرية، وتحقيق الحجم الأمثل والتشكيلة الواسعة من المنتجات المالية ( رايس والزهراء، ٢٠٠٩ ، ص :٦١).

ولكن قد يظهر الاختلاف في مفهوم الكفاءة في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى بسبب تنوع وتداخل أنشطة البنك بسبب تعدد وتنوع منتجاته وخدماته، وبسبب تميز أعمال البنك بالتغير والتجدد المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور أسواق ومبتكرات جديدة ومواجهة المنافسة الشديدة فيما بينها لاستقطاب العملاء، واختلاف القوانين والتشريعات المنظمة البنوك (ختو والجموعي،٢٠١٣، ص:١٤٠).

كما وتختلف البنوك فيما بينها في درجة تحقيق الكفاءة المصرفية، وذلك بسبب نوعية تنظيمها وقدرتها على إدارة التدفقات النقدية والمعاملات المالية، والسيطرة على الجوانب التقنية في إدارة الموارد المتاحة، ودرجة تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والقانونية.

مما سبق يرى الباحث بأن الكفاءة المصرفية تتضمن التحكم بالتكاليف من خلال التحكم بالموارد وعدم هدرها، وتوزيع التكاليف من خلال تحقيق الحجم الأمثل، وكفاءة تنويع المنتجات المالية، مما يشير إلى أن الكفاءة تعني الاستغلال الأمثل للموارد سواء بالنسبة للبنك أو المؤسسة الاقتصادية.

**المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية**

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية وهي ما يلي:

١. الكفاءة الإنتاجية

أرتبط مفهوم الكفاءة بمفهوم الإنتاجية، كون الإنتاجية تعبر عن العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد(الحاج وفليح،٢٠٠٩، ص:٢٤٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أن البنك يستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال وهي نفس العناصر التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية الأخرى، لذا فان الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف كثيرا عن الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية (قريشي،٢٠٠٦، ص٨٤).

غير أن البنك قد يتميز عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى في طبيعة العمل والخدمات التي يقدمها ، فالبنك مثلا يستقبل الودائع لمنح القروض والخدمات المصرفية وهذا لا يكون موجودا في المؤسسات الاقتصادية الأخرى إلا إذا كانت مؤسسات مالية تمارس الأعمال المصرفية التي تطابق عمل البنوك.

٢. كفاءة وفورات الحجم

تشير كفاءة وفورات الحجم إلى تخفيض التكاليف بتوزيعها على قاعدة أوسع من خلال زيادة حجم الأعمال والتوسع في العمليات.

وفورات الحجم هي تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم الأعمال، مما يترتب عليه زيادة في حجم الطاقة الإنتاجية وانخفاض تكاليف الوحدة الواحدة ( Xiaoqing & Shelagh ,٢٠٠٦,p:٤).

وتشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وبذلك تقيس إذا كان حجم الأنشطة والخدمات التي يقدمها البنك تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية، كما ان هناك علاقة عكسية بين مؤشر الحجم وكفاءة الحجم الأمر الذي يوضح أن أهم مصادر عدم كفاءة البنوك هو عدم اتساق الإنتاجية الحقيقية مع حجم النشاط المصرفي ( أونور، ٢٠١١، ص ٦).

مما سبق يرى الباحث أنه بإمكان البنك زيادة حجم نشاطه من خلال زيادة الفروع وزيادة أجهزة الصراف الآلي، وزيادة وتنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها لعملائه، والتي تعتبر نوع من أنواع وفورات الحجم ومن أهم عوامل زيادة الأرباح في البنك، لأن التوسع في حجم البنك وعملياته يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وذلك من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. كفاءة وفورات النطاق

بسبب المنافسة الشديدة بين البنوك لجذب ودائع العملاء، توجهت غالبية البنوك إلى التوسع في منتجاتها وذلك من خلال التنويع في المحافظ المالية، وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية جديدة وعدم الاعتماد على المنتجات التقليدية، وبذلك يستطيع البنك التخفيض في التكاليف من خلال استخدام نفس عناصر الإنتاج والتوسع في نشاطات جديدة انطلاقا من الأنشطة القائمة لتكون محور لخطوط الإنتاج الجديدة، وبكلفة أقل من بداية نشاط جديد من الصفر، وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا مهما لتحقيق الأرباح (مائير، ٢٠٠٧، ص:٢٢٧).

مما سبق نلاحظ بأن كفاءة وفورات النطاق تشير إلى قدرة البنك على إنتاج مزيج من المنتجات والخدمات المصرفية بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة إنتاج الوحدة منفردة، وتقاس هذه النسبة من خلال نسبة التوفير في التكاليف نتيجة إنتاج أكثر من منتج معا.

ويستطيع البنك تحقيق وفورات النطاق وخفض تكاليفه من خلال تنويع منتجاته المصرفية وعدم التركيز على منتج تقليدي واحد، والاستفادة من قاعدة التكنولوجيا والمهارة المتوفرة لديه لمنح منتجات جديدة ومنح خدمات فرعية تتزامن مع الخدمات والمنتجات الرئيسية.

٤. الكفاءة التشغيلية

هي الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى للتدفقات النقدية والمالية، وهنا يتطلب من البنك توفير جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم وتقسيم المهام على كل مستويات البنك ، والربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته، كما وتتأثر كفاءة البنك بنظم الحوافز وسياسة الأجور المطبقة و مدى تطور التكنولوجيا والمهارات الإدارية المتوفرة وفعالية العوامل البشرية و الإدارية (بوعبدلي وعمان،٢٠١٦، ص:٣١٦) .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يرى الباحث ان ارتفـاع درجـات الكفاءة التشغيلية في البنك يعني اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة للإنتاج وتـوفير الحد الأقصى مـن الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة المنافسة الشديدة، وتطبيقه للمعايير المعلنة مـن طـرف البنـك المركزي والجهات الرقابية، والتنسـيق بين جميع أقسـام البنـك .

**المطلب الثالث: العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية، أهدافها، والعوامل المؤثرة فيها**

الكفاءة المصرفية هدف الإدارات في البنوك والذي يكمن في الاستغلال الأمثل لموارد البنك من أجل تحقيق أعلى عائد، لذا لا بد من تحديد العناصر الرئيسية لهذه الكفاءة والعوامل المؤثرة فيها.

**الفرع الأول: العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية**

تتمثل العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية فيما يلي:

١. الالتزام بمعدل ملائم من كفاية رأس المال، حيث أن الالتزام بمعايير كفاية رأس المال الصادرة عن السلطات والجهات الرقابية يساعد المصارف على امتصاص الخسائر المحتملة، وتجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لديها، والمحافظة على الرصانة المالية، وتعزيز ثقة الجمهور (رشيد،٢٠٠٧، ص:٢٣٩).

٢. الالتزام بمعايير وسياسة الإقراض، حيث أن الالتزام بالسياسة الإقراضية والمعايير والأسس الإرشادية التي تعتمد عليها إدارة القروض يقود إلى التخفيف من القروض المتعثرة والتي تؤثر على جودة الأصول وبالتالي على الربحية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص:١٢٩).

٣. وجود الإدارة الكفوءة، حيث إن الإدارة الكفوءة هي العامل الأساسي في تخفيض مصاريف ونفقات التشغيل، كما أن الإدارة الكفوءة من خلال إتباع إستراتيجية التنويع بالاستثمار وتنويع مجالات استخدام الأموال المتاحة تساهم في توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتقليل منها، مما يقود إلى تحقيق الأرباح وبأقل التكاليف (القيسي،٢٠١٤، ص:٤٦٧)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يرى الباحث أن الموائمة بين العناصر السابقة وتبنى أسس الرشادة والعقلانية في استغلال الموارد المتاحة من خلال توجيه مصادر الأموال إلى استخداماتها المثلى، وتخفيض تكلفة الخدمات والمنتجات المقدمة مع ضرورة الاحتفاظ بجودة عاليه لهذه الخدمات والمنتجات ينعكس على معدلات نمو عالية في حجم الودائع التي تعطي البنك القدرة على تمويل الاستثمار، والذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من الأرباح مع المحافظة على معدلات سيولة كافية لمواجهة الطلبات المفاجئة، كل ذلك يجعل البنك أكثر كفاءة.

**الفرع الثاني: أهداف الكفاءة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها**

**أولا: أهداف الكفاءة المصرفية**

يكمن قياس الكفاءة البنكية في الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في تقديم معلومات للمدراء والمسئولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية المناسبة في رسم الخطط المستقبلية، كما يخلق نوعا من الاتصال بين الموظفين والمدراء، وتمكين جميع المستويات الإدارية في البنك من الاطلاع على نتائج الأعمال، وتمكين المعنيين من مواجهة المخاطر والانحرافات التي تعترض العمليات المصرفية والوقوف على أسبابها وبالتالي معالجتها أو التخفيف من آثارها وتفادي تكرارها في المستقبل (بورقبة، ٢٠١٤، ص:٩٠).

كما يؤدي قياس الكفاءة المصرفية دورا أساسيا في تحفيز وتشجيع المسئولين على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حثهم على خلق الكفاءة داخل البنك، وذلك من خلال نظام الحوافز والعقوبات ( الزيادات، ٢٠١٦، ص:١٨٩).

**ثانيا: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية**

تتمثل العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية:

١. العوامل الداخلية: وتتكون العوامل الداخلية من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، وكفاءة البنك، وحجم النشاط وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وحجم الموجودات(Sehrish et al. ٢٠١١: ٦١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي، والمتعلقة بأسعار الفوائد والعمولات، وحجم الاحتياطات النقدية، والتشريعات المتعلقة بحجم الائتمان ونوع الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك (البكري، ٢٠١١، ص:٧١).

مما سبق يمكن القول بأنه يمكن الحكم على مستوى الكفاءة المصرفية لتحقيق أهداف البنوك ورفع مستوى أداءها من خلال قدرتها على تكييف تلك العوامل (الداخلية والخارجية)، أو التكيف معها للسيطرة عليها والتخفيف من آثارها السلبية والاستفادة منها وتعظيم آثارها الايجابية. فدور البنك لا يتوقف عند حدود التقليص من مخاطر تلك العوامل بل يجب أن يتعدى إلى خلق الفرص التي قد تساعد على تحقيق الأهداف.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المبحث الثاني

## الأداء المالي في البنوك التجارية

يحتل الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة لدى مدراء البنوك، حيث يهدف تقييم الأداء المالي إلى توفير المعلومات المالية لكل الأطراف ذات العلاقة بنشاط البنك، ويعتبر هام جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية.

وتعد المؤشرات المالية من أهم الأدوات الأكثر استخداماً في تقييم الأداء البنكي وتقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، ويتم ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للبنك الواحد خلال فترة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة بنوك .

### المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي، وأهميته والعوامل المؤثرة فيه

#### الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

**أولا: مفهوم الأداء:**

يعتبر الأداء نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق معايير تضعها بناء على أهداف طويلة الأجل، وان اختلت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير فان الإدارة تقوم بتصحيح الإجراءات لمعالجة الاختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية (عباده، ٢٠٠٨، ص:١٦٠).

والأداء هو الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المحددة ( إدريس والغالبي، ٢٠٠٩، ص:٣٨).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهوقدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال Peter (Drucker,٢٠٠٧, p:٢٣).

كما انه يعبر عن قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المتوقعة، وبالتالي فهو يتأثر بالنتائج المتوقعة في أوسع معانيها وكذلك بخصائص الأهداف المخططة (Tatjana,٢٠١٢,p:٢٤).

مما سبق يرى الباحث بان الأداء يشير إلى كيفية استخدام المؤسسة مواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المحددة

**ثانيا: مفهوم الأداء المالي**

الأداء المالي للبنوك هو جميع الأنشطة والجهود المبذولة من قبل البنوك للقيام بدورها وتنفيذ وظائفها لتقديم الخدمات المصرفية (سلام، ٢٠٠٤ :٢٤٥).

ويعبر الأداء المالي عن قدرة البنك على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته، وبالتالي هو الية تمكن البنك من فعالية تعبئة استخدام الوسائل المتاحة بأحسن صورة أي خفض التكاليف ورفع الفوائد (دادن وحفصي،٢٠١٤،ص:٢٤).

ويعد الأداء المالي للبنك وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء وأنشطة البنك المختلفة والتي تهدف لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة والكفيلة بتحقيق البنك للإيرادات والأرباح وإبقائه في سوق المنافسة (القيسي، ٢٠١٤،ص :٤٦٥).

وما زال ينظر الكثير من الأكاديميين للأداء من زاويتين هما الفاعلية والكفاءة ولكن الواقع العملي أثبت أن هذين المعيارين لا يمكن تحقيقهما معا، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي الى التقليل من الفعالية، ولتحقيق الكفاءة الأعلى من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر(الحسيني والدوري،٢٠٠٨، مرجع سابق، ص:٢٢٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يرى الباحث بأنه لا يوجد تعريف موحد حول مدلول الأداء مما أدى إلى التباين حول تعريفه، ورغم ذلك فان تلك التعاريف مكملة لبعضها البعض، وتركز على التكامل بين جميع الأنشطة داخل البنك والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي تمكين البنك من زيادة أرباحه وتخفيض التكاليف مما يمكنه من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه وتحقيق أهدافه المرسومة.

**الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه**

تتوقف أهمية الأداء المالي على قدرة البنك على حسن استغلال مصادر التمويل المتوفرة لديه ، وكفاءته في تكوين المحفظة المثالية للهيكل المالي، بما يمكنه من تحقيق أهدافه المرسومة والمتمثلة في تحقيق أرباحه وتحقيق مصالح الملاك المتمثلة بتعظيم ثروتهم، وبالتالي تعظيم قيمة البنك بشكل عام ( إبراهيم، ٢٠٠٧، ص:١٥٠).

ويعتبر الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء البنوك مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق البنك للأداء المالي حسب المستوى يعرض وجوده إلى الخطر، وأن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام البنك للانطلاق ومن أهم المقاييس في هذا المجال هو التحليل المالي ( الزبيدي، ٢٠١١، ص:٩٣).

ويمكن حصر العوامل المؤثرة في الأداء المالي في عنصرين رئيسيين هما: العوامل الداخلية والتي يمكن للمنظمة التحكم فيها، أما النوع الثاني فيتمثل في العوامل الخارجية والتي لا يمكن للمنظمة التحكم فيها أو السيطرة عليها:

**أولا: العوامل الخارجية**

١. العوامل السياسية والقانونية:

وتعبر عن مدى تدخل الدولة في نشاط تلك البنوك، إلى جانب الاستقرار السياسي في الدولة، المنظومة السياسة الخارجية، العلاقات مع العالم الخارجي، كما تشمل مجموعة القوانين التي تحكم عمل البنوك وتنظم العمليات المصرفية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداءها، وقد تشكل هذه العوامل فرصا تستفيد منها البنوك لتحسين أدائها أو مخاطر تتطلب منها التغلب عليها والتخفيف من حدتها (عوض،٢٠١٢، ص:٧٦).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢.العوامل الاقتصادية:

وتنقسم إلى عوامل اقتصادية عامة كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، ودرجة المنافسة، وعوامل أخرى قطاعية مثل هيكل السوق، ووفرة المواد الأولية والأيدي العاملة المؤهلة، ، ومستوى الأجور في القطاع (طالب، ٢٠١٣، ص:٥٣).

حيث تؤثر هذه المتغيرات بما تفرضه من قيود وقرارات على النشاط المصرفي، ويتضح ذلك من خلال السياسة النقدية المتبعة والتي تهدف إلى ضبط كمية النقود لتتماشى مع مستويات النشاط الاقتصادي.

٤. العوامل الاجتماعية

تشمل خصائص المجتمع الديمغرافية والثقافية، وخصائص سلوك المستهلك، والمواقف الاجتماعية والاتجاهات للأفراد، وطبيعة الحياة والقيم والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع الذي تعمل من خلاله البنوك، فمع زيادة الجوانب الثقافية للمجتمع وتباينها، يواكب ذلك تأثيرات ملموسة على حاجة الزبائن التي تشير إلى مزيد من الرشد في طلب الخدمات المصرفية المتطورة (السنهوري،٢٠١٣، ص:٧٣).

وبالتالي فان معرفة وفهم هذه الخصائص تساعد إدارة البنك على فهم حاجات وتوجهات هذه الفئة، وبالتالي قدرة الإدارة في تحديد المنتجات والخدمات التي يمكن تقديمها لهذه الفئة.

٥.العوامل التكنولوجية

تساعد التكنولوجيا المستخدمة في تحسين وتطوير المنتجات، وتحديد كيفية معالجة المعلومات، وتخفيض التكاليف، وبالتالي تحسين مستويات الأداء، لذا يتطلب من البنك متابعة التطورات التكنولوجية وتوظيفها في استغلال مواردها بطريقة كفوءة لرفع فعالية الإدارة لتمكنها من تحسين أداءها وتحقيق أهدافها المرسومة (السنهوري، ٢٠١٣،ص:٧٧).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**العوامل الداخلية**

١. حجم البنك

يمثل حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة الأنشطة المصرفية، وبالتالي كلما زاد حجم هذه الموارد انخفضت تكاليفها الإجمالية، مما يساعد على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك مما يساعد في تحسين إنتاجيته وربحيته، حيث أن هناك علاقة طردية غالباً بين حجم المصرف وربحيته ( Akhtar, etal ,٢٠١١, p:١٣٠).

٢. الكفاءة الإدارية:

وهي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات وقدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك وتطوير عمليات التعاون الجماعي بأسلوب يعكس الجودة في المنتجات والخدمات المصرفية، وسمعة حسنة في البنك، ويتأثر الأداء في البنوك التجارية بخبرة الإدارة والتي تعكس مدى نجاحها في توظيف الموارد المتاحة في استثمارات ذات عوائد مرتفعة مع الأخذ بالاعتبار تخفيض تكاليف ومخاطر تلك الموارد، مما ينعكس إيجابا على أداء تلك البنوك (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، ص:٢٢٩).

٣. الهدف العام والاستراتيجيات المتبعة في البنك:

تسعى البنوك عادة إلى تحقيق أهداف الربحية، والسيولة، والنمو والأمان، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وغيرها، ويتم تحقيق هذه الأهداف بإتباع السياسات السليمة التي يجب ان يراعي فيها التقييم المستمر للأداء وسياسات البنوك المنافسة، كما تؤثر الاستراتيجيات التي يتبناها ويعمل في إطارها بشكل كبير في اتخاذ قراراته، وبالتالي التأثير على أداءه وتحقيق الأرباح (عشيش، ٢٠١٠، ص:٦٥).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الحصة السوقية للبنك:

كلما كان البنك رائدا في السوق المصرفي يستحوذ على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته، كانت إمكانياته عالية على اختراق السوق والتغلغل فيه من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة ومتطورة تلاءم حاجات ورغبات الزبائن ( الشمري، ٢٠١٤، ص:٩٠).

## المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء و أهميته، وأهدافه

### الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

- **مفهوم تقييم الأداء**

يعتبر تقييم الأداء وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق وبأعلى درجة من الكفاءة (طالب والمشهداني، ٢٠١١، ص:٧٥).

وهو طريقة تستخدم على نطاق واسع لتحديد واعتماد أفضل الممارسات كوسيلة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية (Zhu,J,٢٠١٤,P:٤١٤) .

كما أنه قياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لديها (المحاسنة، ٢٠١٣، ص:١٥).

فهو يعبر عن قياس الأداء الفعلي (ما أدي من عمل) ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول اليها، حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء (عبد المحسن، ٢٠٠٦، ص:٥) .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يرى الباحث بأن التعريفات السابقة ركزت على النجاح والفشل الذي يحققه المصرف في تحقيق أهدافه على ضوء المعايير والأسس التي وضعها على ضوء موارده المادية والبشرية.

كما يرى الباحث أن تقييم الأداء عبارة عن قياس ما تم انجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وفي خلال مدة زمنية معينة.

- **أهمية تقييم الأداء**

يعد تقييم الأداء المالي عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق البنك لخططه وأهدافه، وهي ركنا مهما للعملية الرقابية. وتنبع أهمية تقييم أداء البنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساسا لمدى نجاح البنك ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (عبد الستار، ٢٠١٢ ، ص:١٢٢).

ويبين تقييم الأداء في البنوك قدرته على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز أداء البنوك التجاري بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل، كما يظهر المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك، ويعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للبنك مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه (مزنان، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص:٢٨).

وتكمن أهمية تقييم الأداء في تقديم معلومات مفيدة للإدارة من خلال التقارير، بما يمكنها من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب، كما تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثرحاجة إلى الإشراف والمراقبة (جنوحات والعلاييبه،٢٠١٤،ص:١٦).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تأتي أهمية رقابة الأداء بتوجيه الأداء نحو تحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة اقتصادية اكبر واستنادا إلى ذلك فان نجاح عملية تقويم كفاءة الأداء، تتطلب وجود جهاز مناسب للرقابة يختص بمراقبة ومتابعة التنفيذ الفعلي للأهداف المحددة، وتسجيل النتائج التي يحصل عليها، كما لابد ان يكون هنالك توافق بين المعايير المستخدمة وأي هدف من أهداف المشروع (العيساوي ٢٠٠٥ ،ص: ٢٥٣ ).

مما سبق يرى الباحث بأن عملية تقييم الأداء عملية مخطط لها مسبقا، وفي نفس الوقت هي عملية ايجابية لأنها لا تسعى لكشف العيوب والسلبيات فقط وإنما تهتم أيضا بنقاط القوة في أداء المصرف أثناء سعيه لتحقيق الأهداف.

**الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**

تهدف عملية تقييم الأداء إلى التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام في البنك لتحديد المجالات التي تحتاج إلى إجراء تحسينات او إصلاحات والعمل على معالجتها، والكشف عن مواطن الضعف أو الخلل وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها لتفادي عدم تكرارها ( حنفي، ٢٠٠٩، ص:٢٠٣).

ويهدف تقييم الأداء الى تحديد إلى أي مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة وتقرير و اعتماد الحوافز لتحسين الأداء (مزنان، ٢٠٠٩، ص:٢٦).

كما تهدف عملية تقييم الأداء للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال الانجاز الفعلي المتحقق، وتقييم الموازنات التخطيطية للبنك ووضع مؤشراتها في المعيار الصحيح بالموازنة بين المستهدف والإمكانيات المتاحة، وذلك بالاستفادة من قاعدة المعلومات الهامة التي توفرها عملية التقييم (صالح وسالم، ٢٠٠٩، ص:١٠٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهداف تقييم الأداء بيان مدى سلامة السياسات والإجراءات المتبعة خلال السنة المالية والتأكد من استنادها على التقديرات الواقعية، والتأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المصرف التسويقية والتمويلية وإدارة الأفراد مما يحقق الوفورات الاقتصادية وتلافي الإسراف المالي (مزنان، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص:٢٩).

وكذلك تهدف عملية تقييم الأداء إلى إبراز قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار، والتحوط للمخاطر المتوقعة، كما يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف خلال مسيرته وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي للبنك زمانيا من مدة إلى أخرى ومقارنة بالمصارف المماثلة الأخرى (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨،مرجع سابق، ص:٢٣٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يتم تقييم الأداء المالي من خلال مراجعة ما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، حيث يتم وضع هذه المعايير من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للبنك، والتي تقوم على تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك (Poister & Streib, ٢٠٠٥, p:٤٦).

ويمكن تقسيم معايير تقييم الأداء (الأدوات أو المؤشرات) التي يستخدمها البنك في عمليات المقارنة مع الأداء المتحقق، إلى الأنواع الآتية:

١. المعايير التاريخية: وهي المعايير المستمدة من أداء نفس البنك لسنوات سابقة، حيث يتم احتساب المؤشرات المالية من القوائم لغرض رقابة أداء سنة معينة مقارنة بالسنوات السابقة أو بسنة واحدة محددة، أو بمتوسط أعداد من السنوات السابقة، ويجب على المحلل المالي الأخذ بالاعتبار التغير في الظروف عند إجراء المقارنة ( الشماع، ٢٠١٥،ص: ٦٥١ ).

٢. المعايير القطاعية: حيث يتم مقارنة أداء البنك مع أداء بنك آخر أو مجموعة من البنوك الأخرى التي تعمل في نفس القطاع، كما يمكن قياس أداء البنك حسب الأنشطة أو الفروع في القطاع الذي يعمل فيه البنك (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص:٢٣٨).

٣. المعايير المطلقة: وهي المعايير التي ترتكز على النسب المالية المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية، وفي الغالب تكون هذه المعايير صادرة عن المعايير الدولية حيث يتم إعدادها ونشرها بشكل دوري.

٤. المعايير المستهدفة : وهي المعايير التي تضعها إدارة البنك وتسعى لتحقيقها من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الملائمة ، وقد تكون هذه المعايير مستندة الى المعايير القطاعية، وقد تكون مفروضة من قبل المركزي أو الجهات الرقابية (النعيمي وآخرون، ٢٠٠٧، ص:١٠٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الرابع: مؤشرات الأداء في البنوك التجارية

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات، مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات ملاءة رأس المال، ومؤشرات توظيف الأموال، وفيما يلي تفصيل لهذه المؤشرات:

**أولا: مؤشرات الربحية**

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وهي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في ادارة مختلف شؤونه، ويعبر مؤشر الربحية عن مدى كفاءة الإدارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية (عقل،٢٠١٠، ص:٣٢٧).

وتشمل مؤشرات الربحية المقاييس التالية:

١. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يعتبر هذا المؤشر أحد المقاييس التي تستخدم لمعرفة قدرة إدارة البنك في تحقيق أهدافه كما يعتبر أحد معايير تعظيم ثروة الملاك وتحديد التطور والنمو (العامري، ٢٠١٠،ص:٥٠).

وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة ومن أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً (مزنان، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص:٥٨).

وارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية الإدارة المصرفية، ودليل على المخاطر العالية بسبب زيادة الرافعة المالية (الاعتماد على الدين)، وانخفاض هذه النسبة يدل على أن البنك يعتمد تمويلا متحفظا بالقروض.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. معدل العائد على الأصول (ROA)

يعتبر من المؤشرات المالية التي تساعد على كشف قدرة البنك على تحقيق الأرباح وذلك من خلال الاستثمار في أصوله سواء كانت استثمارات قصيرة أو طويلة الأجل، كما انه يعتبر مرآة عاكسة لكفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام موجودات البنك، كما أنه يعطي الثقة بهذه الإدارة بإدارتها للأموال وحسن استخدامها وايجابية قرارات الاستثمار والتشغيل ( Relly & Brown, ٢٠١٢, p:٢٧٦).

وهو مؤشر يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى إجمالي أصوله، ويعطي فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح البنك السنوية على إجمالي أصولها بالنسبة المئوية (Weaver &Weston , ٢٠٠٨ ٢١٤).

واستخدمت الدراسة الحالية معدل العائد على الأصول ROA كمؤشر لقياس الأداء في البنوك المحلية والأجنبية في الأردن.

٣. نصيب السهم العادي من الأرباح (العائد على السهم): Earning Per Share (EPS):

ويمثل العائد الذي يحققه المساهم العادي على كل سهم يحمله من أسهم البنك ويعمل على قياس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المصارف في نهاية الفترة المالية، وتم قياسها من خلال المعادلة الآتية (سعادة،عبدالله وآخرون،٢٠١٧،ص:٢٧٢) :

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}} * ١٠٠\%$$

وتعد نسبة العائد على السهم أحد المؤشرات المالية الهامة التي تبين نوع الأداء الذي مارسه أعضاء ادارة المصرف لرفع مركزه وقوته في السوق، فهي تعكس صورة البنك القوية أمام الراغبين بالاستثمار وأمام حملة الأسهم ، وبعكس ذلك ان انخفاض هذه النسبة ستكون مؤشرا على ضعف وعدم قدرة ادارة البنك لزيادة الأداء وبالتالي ستكون صورة غير واضحة للمستثمرين والمالكين (الدهراوي،٢٠١١،ص:٢١٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعائد السهم يضع المستثمر المالي في موقع اتخاذ القرار من الأستمرار في الاستثمار في السهم، والمستثمر المرتقب في المستقبل من الاستثمار أو عدم لاستثمار في أسهم البنك (النعيمي وآخرون ،٢٠٠٧، مرجع سابق، ص:١١٨).

**ثانيا :مؤشرات السيولة**

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عادة عن مدى قدرة البنك بوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ومن مؤشرات السيولة ما يلي:

١. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قوة ومتانة البنك في مواجهة السحوبات المفاجئة من الودائع أو السرعة في تلبية طلبات الإقراض (مطر،٢٠١٠،ص:٣٤).

الا ان ارتفاع نسبة السيولة عن حجمها الطبيعي تعني توفر أرصدة نقدية معطلة ومن شأنه أن يكون عائقا في تحقيق الربحية، ونقصها النسبة يعني مواجهة خطر السحب وخطر التمويل .

٢. المعدل النقدي: وتعبر هذه النسبة عن مقدار النقدي لدى البنك وفي الصندوق وأرصدة العملات الأجنبية والذهب الموجودة في البنك مقسوما على الودائع (أبو حمد، قدوري،٢٠٠٥،ص: ٢٣٩).

ويشير هذا المعدل إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، مما يزيد من قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل (ادريس والغالبي، ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص:١٧٩).

كما ان زيادة هذه النسبة يؤثر سلبا على عائد البنك بسبب عدم توظيف الأموال السائلة في نشاطات استثمارية يمكن ان تدر عوائد مالية على البنك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس مال**

هذا النوع من المؤشرات يبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس مال، وبالتالي يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى، وهناك عدة مؤشرات منها (كراجه وآخرون، ٢٠٠٦، ص: ٢٠٠):

١.مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: ويعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلا، ويبين مدى كفاية حقوق الملكية لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة ( الموسوي، ٢٠١٨، ص:١٦٧).

ويرى الباحث وعلى الرغم من ان زيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين.

٢. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني قدرة حقوق ملكية البنك على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين ( عبد الباقي، ٢٠١٦، ص:١٣٢) .

**رابعا: مؤشرات توظيف الأموال**

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة والعائد الذي تحققه البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة (أبو حمد وقدوري، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص:٢٤٢).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال ما يلي:

١. مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات: يبين هذا المعدل قدرة البنك في تحقيق العوائد المتمثلة في فوائد محققة وعمولات من الخدمات المصرفية، وكفاءته في استغلال الموارد المادية والبشرية، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات (الربيعي وراضي، ٢٠١٢، ص: ١٥٦).

٢. معدل إقراض الودائع

وتدل هذه النسبة على قدرة البنك في تلبية الطلبات الائتمانية والإقراض وذلك من خلال استغلال الودائع المتوفرة لديه، وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة القروض والتسهيلات على إجمالي الودائع( الأسدي ، ٢٠٠٥، ص:١٣).

وان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع حجم الإقراض والتسليف و/أو انخفاض الودائع، والعكس صحيح ، لذلك تقع على إدارة البنك مسؤولية الموائمة بين طلبات الاقتراض وقدرته على مواجهة السحوبات من هذه الودائع.

٣. معدل العائد على الودائع : ويتم استخدام هذا المؤشر لبيان كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح من الودائع الموجودة لديه، ويقاس هذا المعدل من خلال قسمة صافي الدخل على مجموع الودائع (الصانع وأبو أحمد، ٢٠٠٦، ص:١١٢).

٤. معدل العائد على الأموال المتاحة: ويستخدم هذا المؤشر لبيان قدرة ونجاح ادارة البنك في توليد الأرباح من الأموال المتوفرة لديها والتي تتمثل في حقوق الملكية والودائع، أي قدرته في توظيف هذه الأموال في الأصول المربحة، ويتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وحقوق الملكية (ناظم وآخرون، ٢٠٠٨، ص:١٢٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المبحث الثالث

## البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن

تناول هذا المبحث وظائف البنوك التجارية وأهدافها، ثم تناول التطورات التي شهدتها البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) من حيث المؤشرات الداخلية المتمثلة في: مؤشر الأداء، وملاءة رأس المال، ونسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، وأخيرا تناولت المؤشرات الخارجية المتمثلة بنسبة التضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

### المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

#### الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

**تشمل وظائف البنوك التجارية الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة:**

١. الوظائف التقليدية : وتتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي :

أ. قبول الودائع : حيث تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تتلقى الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية ، أو ودائع لأجل حيث تعتبر الودائع من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الجزء الأكبر من موارد البنك وعليها يتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وخلق النقود (البديوي، ٢٠١١، ص٢١).

كما تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تميز عمل البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، وذلك نظرا لتعامل هذه البنوك بالودائع الجارية التي تقوم بوظيفة خلق النقود في المجتمع (Sethi, ٢٠٠٩, p:٢٥٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. تقديم القروض: يعمل البنك التجاري على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأي السيولة والربحية، وتنقسم القروض الممنوحة الى قروض مضمونة او غير مضمونة، وبالنسبة للقروض غير المضمونة فهي قروض تمنح بضمان شخصي يعتمد على المركز المالي للعميل، اما القروض المضمونة فيستوجب على المقترض تقديم أحد الأصول كرهن للبنك لضمان سداد القرض، وقد يكون القرض بضمان الأوراق المالية ( كالأسهم والسندات) وتتمتع الأوراق الحكومية بقوة إقراض عالية ، وهناك قروض بضمان السند الأذني والكمبيالات، والقروض بضمان الودائع لأجل وشهادات الإيداع ومقابل رهن عقاري أو آلات أو ذهب (رمضان،٢٠٠٦، ص:١٤٣).

٢. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

أصبحت البنوك تقدم خدمات حديثة وبتوجهات تتلائم مع أهدافها المتنوعة، حيث أن هذه الوظائف والخدمات تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناجم عن اقتحامها مجالات جديدة تتطلب التجديد والتحديث والإبداع لمواكبة الثورة الهائلة في التكنولوجيا المصرفية ، وذلك ما يمكنها من الاستمرار والنمو وإلا ستبقى حبيسة خدماتها التقليدية التي لم تعد تساير التطور والإبداع، ومن هذه الوظائف الحديثة نذكر ما يلي:

أ. تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، والتحويلات المستندية أو التحويلات العادية (الشناوي، ٢٠١٠، ص:٢١٨).

ب. تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملاءها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان، وتوفر هذه الخدمة الجهد والوقت الذي يبذله العملاء في عمليات السحب والايداع (الميداني،٢٠١٥، ص:٢٤٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. تحصيل الأوراق التجارية وخصمها: الأوراق التجارية هي أدوات ائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند ألأذني، وأذونات الخزينة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم الى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم الى اللجوء الى البنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار اليها (المغربي، ٢٠١٨، ص:٧٦).

د. إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملاءها، وذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار ( Moles, ٢٠١٣, p: ٤١).

هـ. تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذلك طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتسبت هذه الخدمة من التطورات المستمرة التي شهدتها طرق وأساليب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن أساليب حديثة في ذلك (رمضان، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص: ١٧).

و. إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي أستحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المتحقات المالية من شخص الى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال البطاقات الائتمانية يؤدي نوعا من أنواع الائتمان (الطاهر والخليل، ٢٠٠٦، ص:٢٥٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز. القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية الى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، ويلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة للسيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا لشرائها أملا في الحصول على ربح معقول (جريدان والشيخ، ٢٠١٧، ص:٥٠).

ي. المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية الجديدة أو القائمة منها، عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات، ويعمل البنك في هذه الحالة خبرته في أحوال السوق والعرض والطلب (رمضان، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص:١٧).

**الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية**

**أولا: الربحية** :

تعتبر الأرباح مهمة كونها تعطي البنك المقدرة على مواجهة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها والتي قد تعيق استمراريته في مجال الاستثمار، مثل مخاطر الائتمان التي قد تنجم بسبب عدم التسديد من قبل المقترضين، والمخاطر الناجمة عن نقص السيولة والتي تجبر البنك على تسييل بعض الأصول وبخسارة لتلبية عمليات سحب المودعين، بالإضافة الى مخاطر الاختلاس والسرقات، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر التصفية، وغيرها (الجلي، ٢٠١٦، ص:٢٣).

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، والعكس صحيح فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها . ويستطيع البنك بلوغ المستويات الطموحة من الربحية من خلال الإدارة الجيدة للتكاليف، ويتطلب ذلك السيطرة على كافة أنواع التكاليف، بما فيها تكاليف الفروع والمعدات والرواتب والإعلانات والتكاليف الناجمة عن خسائر القروض (جيرالد، ٢٠٠٥، ص:٢٨). ويمكن التأثير الايجابي على ربحية البنوك من خلال تقليل تكاليف الجهد التسويقي الذي يكم في الإستراتيجية السليمة في المحافظة على العملاء الحاليين.

ويعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال .

**ثانيا: السيولة :**

تشير السيولة الى مدى قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها (عبدالرحيم، ٢٠٠٨، ص: ٤٦٠).

وتشير السيولة في الأجل الطويل إلى قدرة البنك في توفير تيار من التدفقات النقدية يكفي لسداد الالتزامات وللحفاظ على الطاقة الإنتاجية وعدم قدرة البنك على سداد هذه الالتزامات قد يعرضه لمصاعب مالية قد تنتهي بالإفلاس (الدهراوي، ٢٠١١، مرجع سابق، ص:٢٦٠).

كما تم تعريف السيولة على أنها توافر القدرة المالية لدى المشروع أو المنشاة لتلبية الاحتياجات من النقد اللازم لسداد الالتزامات أو مصروفات التشغيل (الشواربي، ٢٠١٠، ص: ٢٦٧).

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب، ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة. فمثلاً مجرد ظهور إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه وقد يعرض المصرف لخطر الإفلاس (عبدالباقي، ٢٠١٦،، مرجع سابق، ص:١٥).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومخاطر السيولة هي :"المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء أو مواجهة السحوبات المفاجئة ومتطلبات التشغيل العادية، وقد تنتج عن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهي ما تسمى بمخاطرة تمويل السيولة (الشمري، ٢٠٠٩، ص: ٣٧٦) .

أما مخاطر فائض السيولة فهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال بشكل مناسب .

وتعتبر إدارة السيولة النقدية تعبيرا واضحا عن قدرة البنك على مواجهة التزاماته النقدية في الآجال القصيرة والطويلة المدى، بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها، وذلك ضمن إطار إستراتيجيته العامة التي تهدف إلى تحقيق عائد أمثل على استثماراته دون المساس بحد الأمان. كما إن زيادة السيولة تعني ضعف قدرة البنك على تحقيق الأرباح المنشودة، لعدم تشغيله للأموال المتاحة لديه (الحسيني والدوري، ٢٠٠٨، مرجع سابق، ص:٩٣).

**ثالثا: الأمان ( الضمان) :**

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، وبما ان رأس مال البنك التجاري يتسم بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه، هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمارات، فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه، والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه (الصيرفي،٢٠١٣، ص:٨٥).

فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك، مما يتطلب منه حماية حقوق المودعين بتجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها، هذا يعني أن البنك التجاري يسعى الى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال، لذا على البنك التأكد من المتعامل (طالب الاقتراض) من حيث قوة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته ووفاءه بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نجد أن البنك التجاري يسعى إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة، وتجنب التعرض لنقص شديد في السيولة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين. وإذا ما نظرنا إلى الأهداف الثلاثة نجد أن هناك تعارض فيما بينها، ويعود هذا التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد بغض النظر عن السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من السيولة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهذا ينعكس سلباً على الربحية .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني

## التطورات التي شهدتها البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن

## خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧

**الفرع الأول: المؤشرات الداخلية**

تتمثل المؤشرات الداخلية بمؤشرات الأداء(العائد على الأصول)، وملاءة رأس المال، ونسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول، ونسبة الودائع إلى اجمالي الأصول، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

**أولا: مؤشر الأداء (العائد على الأصول) للبنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن**

يعتبر معدل العائد على الأصول ROA من أوسع النسب والمقاييس التي تستخدم في قياس أداء البنوك المالي، اذ يوضح مقدرة إدارة البنك في استثمار الأموال التي تم الحصول عليها في استثمارات مربحة، فهو من المؤشرات الهامة على كفاءة الإدارة في إدارتها للموجودات (Badreldin,٢٠٠٩,p:٢).

وتم قياسه من خلال المعادلة التالية (الزعبي ودودين، ٢٠١٦، ص:١٣٩):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{(صافي أرباح السنة المنتهية بعد الضريبة )}}{\text{إجمالي الموجودات}} * ١٠٠\%$$

كما يعتبر معدل العائد على الأصول من أكثر وأهم المؤشرات التقليدية التي تقيس الأرباح الناجمة عن الاستثمار في الموجودات بغض النظر عن مصدر التمويل، كما ان الأرباح تهم كل من الإدارة والمالكين والمستثمرين، وان ارتفاع هذا المعدل يشير الى فعالية الإدارة في اتخاذ قراراتها المالية وفعالية السياسة التشغيلية (الجعيدي،٢٠١٥، ص:٢١٥).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (٢) معدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٧). حيث بلغ متوسط معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية (١،٣١%) عام ٢٠١٠، وانخفض ليبلغ (١،١١%) و(١،٢٨) عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي، ثم شهد ارتفاعا خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ليبلغ (١،٣٥%) و(١،٤٤%) على التوالي، وانخفض عام ٢٠١٥ ليبلغ (١،١٩%)، ويمكن تبرير هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل التي تم فرضها على البنوك من ٣٠% عام ٢٠١٤ إلى ٣٥% عام ٢٠١٥ ( البنك المركزي الأردني، ٢٠١٧، ص:٣٦). وفي عام ٢٠١٦ انخفض معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية الأردنية ليبلغ (١،١٣%) ، أما في عام ٢٠١٧ فقد بلغ (١،٠٢%) وهو أدنى من المتوسط البالغ (١،٢٣%).

**جدول رقم ( ٢ )**
**العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن**
**للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٧) (%)**

| البنوك التجارية المحلية الأردنية | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم البنك | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
| بنك الإسكان لتجارة والتمويل | ١,٣٠ | ١,٤٠ | ١,٤٧ | ١,٤٨ | ١,٦٠ | ١,٥٧ | ١,٦٨ | ١,٥٠ |
| البنك الأردني الكويتي | ٢,٥٠ | ١,٧٠ | ١,٩٠ | ١,٨٦ | ١,٧٩ | ١,٣٩ | ١,١٠ | ٠,٩٥ |
| البنك العربي | ٠,٦٢ | ١,١٠ | ١,١٠ | ١,٤٠ | ٠,٨٤ | ٠,٦٠ | ٠,٨٨ | ٠,٨٠ |
| البنك الاهلي الاردني | ٠,٩١ | ٠,٨٩ | ٠,٩٠ | ٠,٥٩ | ١,٤٧ | ٠,٩٢ | ٠,٢٢ | ٠,٤٩ |
| البنك التجاري الأردني | ٠,٥٧ | (٠,١٧) | ٠,٢٤ | ٠,٣٠ | ١,٠٠ | ١,٠٦ | ٠,٧٤ | ٠,٢٧ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ١,٣٩ | ١,٢٩ | ١,٤٥ | ١,٣٩ | ١,٣٩ | ١,٢٩ | ١,٢٥ | ٠,٩٠ |
| بنك الاتحاد | ١,٣٩ | ٠,٧١ | ٠,٨٤ | ١,١٧ | ١,١٧ | ١,٢ | ١,١٤ | ٠,٩٧ |
| بنك ABC | ١,٥٠ | ١,٤٩ | ١,٤٩ | ١,٢٢ | ١,٢٠ | ١,٥٠ | ١,٢٦ | ١,١٥ |
| البنك الاستثماري | ١,٦١ | ١,٣٩ | ١,٥٩ | ١,٥٣ | ١,٥٤ | ١,٦٩ | ١,٦٤ | ١,٤٧ |
| بنك المال الأردني | ٠,٤٣ | ٠,١٠ | ١,٣٧ | ١,٩٦ | ١,٧٦ | ٠,٠٥ | ٠,٨٠ | ١,٣٧ |
| بنك سوستيه جنرال | ١,٣٠ | ٠,٩٠ | ٠,٩٩ | ١,٠٩ | ١,٠٦ | ٠,٨٢ | ٠,٨٣ | ٠,٥٨ |
| بنك القاهرة عمان | ١,٨٩ | ١,٨٩ | ١,٧٠ | ١,٨٠ | ١,٨٩ | ١,٦٠ | ١,٣٩ | ١,٠٧ |
| بنك الأردن | ١,٦٠ | ١,٧٨ | ١,٦٥ | ١,٧٥ | ٢,٠٥ | ١,٨٠ | ١,٨٠ | ١,٧٨ |
| المتوسط | ١,٣١ | ١,١١ | ١,٢٨ | ١,٣٥ | ١,٤٤ | ١,١٩ | ١,١٣ | ١,٠٢ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك عودة | ١,١٢ | ١,٣٣ | ١,٣٦ | ١,٤٠ | ١,٤٣ | ١.٤٧ | ١,٦٢ | ١,٦٢ |
| بنك لبنان والمهجر | ١,٥١ | ١,١٥ | ١,٥٠ | ١,١٠ | ١,٤٩ | ١,٦٠ | ١,٣٣ | ١,٢٠ |
| بنك ستاندرد تشارترد | (٠,٠٣) | ٠,٠٢ | ١,٦٠ | ٢,١٢ | ١,٠٠ | ١,٢١ | ١,٠٩ | ٠,٦٠ |
| البنك العقاري المصري العربي | ٠,٧٤ | ٠,٩٠ | ٠,٠٩ | ٢,٠٦ | ٠,٨٠ | ٠,٨٠ | ٠,٥٤ | ٠,٥٢ |
| سيتي بنك | ٠,٣٠ | ٠,٤٣ | ١,٧٣ | ٢,٣٠ | ١,٧٢ | ١,٣٤ | ١,١٣ | ١,٦٢ |
| بنك أبو ظبي | ٠,٥٤ | ١,٢٠ | ١,٧١ | ١,٠ | ٠,٥٠ | ١,١٠ | ١,٠٣ | ١,٢٠ |
| بنك الكويت الوطني | ١,٣٤ | ٠,٩٠ | ٠,٨٥ | ١,٤ | ١,٣٠ | ١,٥٠ | ٠,٦١ | ٠,٦٠ |
| مصرف الرافدين | ١,٤٥ | ٠,٨٠ | ١,٣٠ | ١,٤٠ | ٠,٤٠ | ١,٩٨ | ١,١٠ | ١,١٠ |
| المتوسط | ٠,٨٧ | ٠,٨٤ | ١,٣٠ | ١,٦٠ | ١,٠٨ | ١,٤٠ | ١,٠٦ | ١,٠٦ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة**

ويبين الجدول رقم (٢) ان متوسط معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن قد بلغ (٠،٨٧%) عام ٢٠١٠ وانخفض عام ٢٠١١ ليبلغ ما نسبته(٠،٨٤%)، وارتفع خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ ليبلغ (١،٣٠%) و(١،٦٠%) على التوالي وكان أعلى من معدل العائد في البنوك التجارية المحلية خلال هذين العامين، وانخفض عام ٢٠١٤ ليبلغ (١،٠٨%)، ثم شهد ارتفاعا ملموسا عام ٢٠١٥ ليبلغ (١،٤٠%) متجاوزا متوسط معدل العائد في البنوك التجارية المحلية بما نسبته (٠،١٧%) لنفس العام، لكنه سرعان ما تراجع عام ٢٠١٦ ليبلغ (١،٠٦%) حيث كانت البنوك المحلية أفضل أداء في ذلك العام، وفي عام ٢٠١٧ استقر عند نسبة (١،٠٦%) وهو أكثر قليلا من معدل العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية الأردنية خلال نفس العام.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانيا: ملاءة رأس المال للبنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن**

يعتبر مقياس ملاءة رأس المال مؤشرا لمدى قدرة البنوك التجارية على مواجهة التزاماتها وقدرتها على استيعاب الخسائر، كما يبين هذا المقياس مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل الأصول (الموسوي،٢٠١١، ص:٦٣)، وتم قياسها من خلال المعادلة التالية (جمعية البنوك الأردنية،٢٠١٣،ص:٥٥):

$$\text{ملاءة رأس المال} = \frac{\text{(حقوق المساهمين)}}{\text{إجمالي الأصول}} * ١٠٠\%$$

حيث تم استخدام هذه النسبة من قبل دراسة (حمدان وآخرون،٢٠١٣)، ودراسة (ONG.Tz,et,al.٢٠١١)، ودراسة (البنك المركزي، ٢٠١٣).

ويبين الجدول رقم (٣) تطور ملاءة رأس المال للبنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧).

تبين من الجدول أدناه أن متوسط ملاءة رأس المال في البنوك التجارية المحلية قد بلغ (١٧،٨%)، حيث بلغ في عام ٢٠١٠ ما نسبته (١٨،٦%) وهو أقل من المتوسط ، ثم شهد تراجعا في عام ٢٠١١ ليبلغ (١٨،٣%) لكنه بقي أقل من المتوسط البالغ (١٧،٨%) ، ثم عاود الارتفاع عام ٢٠١٢ ليبلغ (١٩%) وهو أعلى من المتوسط، ثم شهد تراجعا تدريجيا في السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و٢٠١٥ ليبلغ (١٨،٦%) و(١٦،٨%) و (١٦،٧%) على التوالي، وشهد عام ٢٠١٦ ارتفاعا طفيفا ليبلغ (١٧،٩%) وأعلى من المتوسط، أما عام ٢٠١٧ فقد بلغ (١٦،٣%) وهي أقل نسبة ملاءة رأس مال في البنوك المحلية الأردنية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) وأقل من المتوسط البالغ (١٧،٨%)، ويأتي الارتفاع في متوسط نسبة ملاءة رأس المال بسبب رفع بعض البنوك لرؤوس أموالها (البنك المركزي، ٢٠١٢و ص:٥٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٣)**

**ملاءة رأس المال في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن**

**خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)**

| البنوك التجارية المحلية الأردنية | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم البنك | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
| بنك الإسكان لتجارة والتمويل | ٢٠,٨ | ١٩,٨ | ١٧,٨ | ١٧,٤ | ١٥,٨ | ١٥,١ | ١٥,٧ | ١٥,١ |
| البنك الأردني الكويتي | ١٨,٣ | ١٨,٠ | ١٩,٤ | ٢٠,٥ | ١٧,٦ | ١٤,١ | ١٦,٢ | ١٧,٦ |
| البنك العربي | ٤٦,٣ | ٤٤,٥ | ٤٩,٣ | ٤٥,٩ | ٤٠,٨ | ٣٩,٩ | ٣٧,٨ | ٣٥,٥ |
| البنك الأهلي الأردني | ١١,٧ | ١٢,٥ | ١٣,٦ | ١٤,٤ | ١٣,٨ | ١٣,٦ | ١٢,١ | ١٣,١ |
| البنك التجاري الأردني | ١٣,١ | ١٢,٢ | ١٣,٣ | ١١,٥ | ١١,٠ | ٩,٨ | ١٢,٥ | ١٢,٢ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ١٧,٦ | ١٤,٨ | ١٧,٧ | ١٥,١ | ١٣,٤ | ١٣,٦ | ١٣,١ | ١٢,١ |
| بنك الاتحاد | ١٥,٥ | ١٥,٦ | ١٣,٦ | ١٣,٢ | ١٠,٦ | ١٢,٢ | ١٢,١ | ١٠,٦ |
| بنك ABC | ١٥,٨ | ١٥,٩ | ١٦,١ | ١٤,٣ | ١٣,٦ | ١٥,١ | ٢٨,٢ | ١٤,٥ |
| البنك الاستثماري | ١٦,٢ | ١٩,٢ | ١٩,٥ | ١٨,٩ | ١٨,٧ | ١٩,١ | ١٩,٢ | ١٨,٧ |
| بنك المال الأردني | ١٨,٦ | ١٧,٠ | ١٦,٦ | ٢٠,٣ | ١٨,٨ | ١٩,٩ | ١٨,٣ | ١٧,٦ |
| بنك سوستيه جنرال | ١٦,٦ | ١٥,٨ | ١٦,٦ | ١٧,٤ | ١٢,٩ | ١٠,٦ | ١٠,٢ | ١٠,٨ |
| بنك القاهرة عمان | ١٤,٨ | ١٤,٨ | ١٥,٢ | ١٤,٨ | ١٣,٨ | ١٤,٨ | ١٦,٩ | ١٥,٥ |
| بنك الأردن | ١٦,٣ | ١٧,٤ | ١٨,٢ | ١٨,٦ | ١٨,٠ | ١٩,٦ | ٢٠,٦ | ١٨,٨ |
| المتوسط | ١٨,٦ | ١٨,٣ | ١٩,٠ | ١٨,٦ | ١٦,٨ | ١٦,٧ | ١٧,٩ | ١٦,٣ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| البنوك الأجنبية العاملة في الأردن | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنك عودة | ٨,١٥ | ٩,١٩ | ٩,٦٢ | ١٠,٣٣ | ١٠,٨٠ | ٩,٨٧ | ١٢,٥٠ | ١٣,٤٢ |
| بنك لبنان والمهجر | ١٠,٣٥ | ١٠,٨٣ | ٩,٩٤ | ٨,٩٧ | ٩,١٧ | ١٠,١٠ | ١٠,٩٤ | ١١,٧٤ |
| بنك ستاندرد تشارترد | ١٣,٨٦ | ١٨,١٦ | ١٦,٨٤ | ١٦,٦٠ | ١٨,٨٣ | ١٨,٠٢ | ٢١,٠٨ | ١٧,٨٣ |
| البنك العقاري المصري العربي | ١٠,٧٩ | ١٠,٢٩ | ١٢,٤٢ | ١٠,٥٠ | ١٤,٧٩ | ١٤,٤٧ | ١٧,٧٣ | ١٨,١٤ |
| سيتي بنك | ١١,٠٢ | ١٩,٠٢ | ٢٢,٦٠ | ٢١,٩٧ | ٢٠,٩٢ | ٢٠,٧٠ | ١٩,٠٤ | ٢٠,٣٨ |
| بنك أبو ظبي | ٤١,٢٠ | ٢٩,٦٢ | ٢٩,٢٨ | ٢٠,٣٠ | ١٥,١٧ | ١٥,٩٠ | ١٧,٥٥ | ٢١,٢٣ |
| بنك الكويت الوطني | ٢٨,٨٨ | ٢٣,٥٢ | ٢٣,٩٠ | ٢٦,١٧ | ٢٤,٩٥ | ٢٣,١٦ | ٣٠,٥٨ | ٢٩,٧٢ |
| مصرف الرافدين | ٧,١٣ | ٤٤,٢٥ | ٤١,٨٩ | ٥٠,٧٦ | ٥٠,٠٦ | ٥٠,٩١ | ٥٢,٣٢ | ٥٣,٨٣ |
| المتوسط | ١٦,٤٢ | ٢٠,٦١ | ٢٠,٨١ | ٢٠,٧ | ٢٠,٥٩ | ٢٠,٣٩ | ٢٢,٧٢ | ٢٣,٢٩ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة**

ومن خلال مراجعة البيانات في الجدول أعلاه نلاحظ أن ملاءة رأس المال لدى البنك العربي قد بلغت في المتوسط (٤٢،٥%)، وهذا ما شكل ارتفاعا في متوسط ملاءة نسبة رأس المال في البنوك التجارية المحلية، ومن أجل أن تكون البيانات تتسم بالواقعية تم استثناء البنك العربي عند احتساب متوسط نسبة رأس المال في البنوك التجارية المحلية حيث بلغت في المتوسط (١٥،٧%)، وعند مقارنة متوسط ملاءة رأس المال خلال فترة الدراسة نجد بأنها كانت تفوق هذا المتوسط والبالغ (١٥،٧%) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧).

ويبين الجدول رقم (٣) تطور ملاءة رأس المال للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، حيث تبين أن متوسط ملاءة رأس المال في البنوك التجارية الأجنبية قد بلغ (٢٠،٦٩%)، حيث بلغ في عام ٢٠١٠ ما نسبته (١٦،٤٢%) وهو أدنى من المتوسط ، ثم شهد ارتفاعا خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ حيث بلغ (٢٠،٦١%) و(٢٠،٨١%) على التوالي، وانخفض في عام ٢٠١٣ ليبلغ (٢٠،٧٠%) حيث كان أعلى بقليل من المتوسط البالغ (٢٠،٦٩%)، ثم انخفض عام ٢٠١٤ ليبلغ (٢٠،٥٩%) وهو أدنى من المتوسط، ثم شهد تراجعا عام ٢٠١٥ ليبلغ (٢٠،٣٩%) وهو أدنى من المتوسط، ثم ارتفع خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ليبلغ (٢٢،٧٢%) و (٢٣،٢٩%) على التوالي وهو أعلى من المتوسط خلال العامين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال مقارنة متوسط نسبة ملاءة رأس المال في البنوك التجارية المحلية الأردنية مع نظيرتها في البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط نسبة ملاءة رأس المال في البنوك التجارية الأجنبية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) قد بلغت (٢٠،٦٩%)، وهي أعلى مما كانت عليه في البنوك التجارية المحلية البالغة (١٧،٨%)، وقد بلغت نسبة ملاءة رأس المال في البنوك التجارية الأجنبية عام ٢٠١٠ (١٦،٤٢%) وهي أقل من نظيرتها في البنوك التجارية المحلية والبالغة (١٨،٦%)، الا أنها بقيت طيلة الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٧) أعلى من نسبة ملاءة رأس المال في البنوك التجارية المحلية .

مما سبق يرى الباحث بأن البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن كانت أكثر كفاءة من البنوك التجارية المحلية في إدارة رأس المال، وبالتالي زيادة قدرتها على مواجهة التزاماتها وقدرتها على استيعاب الخسائر، كما يرى الباحث أن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن كانت أكثر اعتمادا على حقوق الملكية في تمويل الأصول. وهذا يشير أن البنوك التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية (الصمادي وآخرون، ٢٠١٣، ص:١١٤).

**ثالثا: نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك المحلية والأجنبية العاملة في الأردن:**

وتمثل هذه النسبة قدرة البنك على استغلال وتوظيف الأموال المتوافرة لديه وبالتالي تحقيق الأرباح، وكذلك تشير إلى الأعباء المالية التي تمكن البنوك من معرفة مستوى المخاطرة (الطيب وشحاتيت، ٢٠١١، ص:٣٦٢). وتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (الربيعي وراضي، ٢٠١٢، مرجع سابق، ص: ١٣٠) :

$$\text{نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.ويبين الجدول رقم (٤) تطور نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن: خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧).

**جدول رقم (٤) نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) (%)**

| البنوك التجارية المحلية الأردنية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم البنك | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
| بنك الإسكان لتجارة والتمويل | ٣٣,٨ | ٣٤,١ | ٣٧,٠ | ٤٧,٩ | ٤٠,٠ | ٣٩,٠ | ٤٢,٥ | ٥١,٨ |
| البنك الأردني الكويتي | ٥٧,٦ | ٥٩,٥ | ٦٤,٨ | ٤٨,٠ | ٤٦,٢ | ٤٥,٠ | ٤٨,٥ | ٤٩,٤ |
| البنك العربي | ٢٩,٩ | ٢٨,٦ | ٣٤,٢ | ٣٣,٨ | ٢٩,٩ | ٣٠,٣ | ٣١,٠ | ٤٠,١ |
| البنك الأهلي الأردني | ٤٦,٨ | ٤٦,٤ | ٥٥,٠ | ٥٧,٨ | ٤٨,٢ | ٤٦,٠ | ٤١,٦ | ٥٠,٩ |
| البنك التجاري الأردني | ٥٤,٧ | ٥٧,٥ | ٥٨,٥ | ٥٤,٨ | ٤٤,٤ | ٣٩,٠ | ٤٨,٩ | ٥٠,٥ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ٣٨,٠ | ٣٧,٢ | ٣٨,٥ | ٢٨,٩ | ٥٩,٦ | ٣٩,٢ | ٤٠,٦ | ٤٠,٩ |
| بنك الاتحاد | ٤٩,٤ | ٥٣,٨ | ٤٧,٦ | ٥٦,٢ | ٥٤,٨ | ٥٣,٧ | ٥٣,٩ | ٤٨,٨ |
| بنك ABC | ٤٤,٦ | ٥٢,٥ | ٥٤,٥ | ٤٩,٣ | ٤٤,٣ | ٤٩,٦ | ٤٨,١ | ٥١,٥ |
| البنك الاستثماري | ٥٢,٢ | ٥٣,٠ | ٥٩,٣ | ٥٧,٠ | ٥٢,٤ | ٥٠,١ | ٥٢,١ | ٥٣,٠ |
| بنك المال الأردني | ٥٧,٩ | ٥٠,٦ | ٤٢,٣ | ٤١,١ | ٣٧,٨ | ٤٤,٨ | ٤٩,٥ | ٤٦,٦ |
| بنك سوستيه جنرال | ٤٧,٢ | ٣٧,٥ | ٤٤,٠ | ٣٦,٣ | ٣٦,٩ | ٣٥,٦ | ٤٣,٦ | ٤٨,١ |
| بنك القاهرة عمان | ٤٨,٥ | ٥٢,٥ | ٥٣,٨ | ٤٥,٨ | ٤٢,٦ | ٤٣,٧ | ٥٢,٧ | ٥٠,٤ |
| بنك الأردن | ٥٤,٥ | ٥٤,٤ | ٥١,٤ | ٥٦,٢ | ٥٢,٤ | ٥٢,٣ | ٥٨,٧ | ٥٤,٣ |
| المتوسط | ٤٧,٣ | ٤٧,٥ | ٤٩,٣ | ٤٧,١ | ٤٥,٣ | ٤٣,٧ | ٤٧,١ | ٤٨,٩ |
| البنوك الأجنبية العاملة في الأردن | | | | | | | | |
| بنك عودة | ٣٨,٦ | ٣٦,٦ | ٤٠,٠ | ٤٤,٢ | ٤٠,٦ | ٣١,٧ | ٤٣,٦ | ٤٧,٧ |
| بنك لبنان والمهجر | ٤٢,٨ | ٤٧,١ | ٤٥,٢ | ٤١,٦ | ٣٩.٤ | ٤٤,٢ | ٤١,٣ | ٤١,٧ |
| بنك ستاندرد تشارترد | ٣٦,٢ | ٤٦,٧ | ٤٢,١ | ٢٨,٤ | ٣٤,٥ | ٢٨,٥ | ٣٨,١ | ٣٥,٣ |
| البنك العقاري المصري العربي | ٥٤,١ | ٥٨,١ | ٤٥,١ | ٣٣,٨ | ٤٤,٤ | ٣٥,٣ | ٣٩,٧ | ٤٦,٨ |
| سيتي بنك | ٨,٩ | ١٠,٨ | ١٠,٩ | ١٤,٥ | ١٣,٢ | ٨,٧ | ٢٧,٨ | ٣٤,٥ |
| بنك أبو ظبي | ٢١,٦ | ٣١,٢ | ٣٨,٨ | ٣١,١ | ٢٩,٣ | ٣٥,٠ | ١٣,٨ | ١٩,٤ |
| بنك الكويت الوطني | ٣٤,٥ | ٢٢,٠ | ٢٠,٣ | ١٩,٣ | ١٢,٦ | ٧,٤ | ٧,٧ | ٥,٦ |
| مصرف الرافدين | ٠,٠٢ | ٠,٠١٨ | ٠,٠١ | ٠,٠١٥ | ٠,٠١ | ٠,٠٠٥ | ٠,٠٧ | ٠,٠١٦ |
| المتوسط | ٢٩,٦ | ٣١,٦ | ٣٠,٣ | ٢٦,٦ | ٢٦,٨ | ٢٣,٩ | ٢٦,٥ | ٢٨,٩ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من الجدول رقم (٤) ان متوسط نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية قد بلغ عام ٢٠١٠ ما نسبته (٤٧،٣%) وارتفعت خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لتبلغ ما نسبته (٤٧،٥%) و(٤٩،٣%) على التوالي وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو التسهيلات بنسبة تفوق نمو الأصول، وشهدت الأعوام ٢٠١٣، و٢٠١٤ و٢٠١٥ انخفاضا تدريجيا في متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول لتبلغ (٤٧،١%)و (٤٥،٣%) و(٤٣،٧%) على التوالي ويعود ذلك بسبب نمو الأصول بنسبة تفوق نمو التسهيلات خلال العامين المذكورين، ثم شهدت متوسط نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول نموا تدريجيا خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لتبلغ ما نسبته (٤٧،١%) و(٤٨،٩%) على التوالي، ويعود ذلك إلى نمو التسهيلات خلال العامين المذكورين بنسبة تفوق نمو الأصول، حيث بلغت صافي التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية المحلية أعلى نسبة لها عام ٢٠١٧ لتصل (١٦،٥) مليار دينار أردني (البنك المركزي، ٢٠١٧).

كما تبين من الجدول رقم (٤) ان متوسط نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن قد بلغ عام ٢٠١٠ ما نسبته(٢٩،٦%)، وارتفع عام ٢٠١١ ليبلغ(٣١،٦%) وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو التسهيلات بنسبة أعلى مع نسبة نمو الأصول وانخفض متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول خلال الأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ لتبلغ (٣٠،٣%) و(٢٦،٦%) على التوالي وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو التسهيلات بنسبة أقل من نسبة نمو الأصول خلال العامين المذكورين، وارتفع متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول ارتفاعا طفيفا عام ٢٠١٤ لتبلغ (٢٦،٨%)، وانخفضت عام ٢٠١٥ لتبلغ (٢٣،٩%) وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك الأجنبية العاملة بنسبة (٤،١٣%) ( البنك المركزي، ٢٠١٥).

وشهد عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ نموا تدريجيا في متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول لتبلغ (٢٦،٥%) و(٢٨،٩%) على التوالي ويعود ذلك إلى نمو التسهيلات وانخفاض إجمالي الأصول خلال العامين المذكورين (جمعية البنوك، ٢٠١٧، ص:١٣٠-١٣١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال مقارنة متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول في البنوك المحلية الأردنية مع نظيرتها في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط النسبة خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) قد بلغت (٤٧،٠٤%) لدى البنوك المحلية مقارنة مع (٢٨،٠٣%) لدى البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وبقيت البنوك المحلية تتفوق على البنوك الأجنبية طيلة الفترة المذكورة.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن متوسط نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول خلال عام ٢٠١١ قد شهدت ارتفاعا في هذه النسبة لكل من البنوك التجارية المحلية والأجنبية، وشهد عام ٢٠١٣ انخفاضا لهذه النسبة لكل منها، كم شهد عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ارتفاعا للنسبة لكل من البنوك التجارية المحلية والأجنبية مما يشير إلى ان هناك عوامل خارجية مشتركة قد أثرت بشكل عام على منح التسهيلات ونموها لدى تلك البنوك .

**رابعا: نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول في البنوك المحلية والأجنبية العاملة في الأردن:**

وتقيس هذه النسبة قدرة البنوك في استخدام ودائع العملاء لتمويل نشاطات البنك، وتم حسابها من خلال المعادلة التالية (Bora, ٢٠١٧, p:٨٠):

$$\text{نسبة اجمالي الودائع الى اجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يبين الجدول رقم (٥) تطور نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن: خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧). وتبين من الجدول ان متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية قد بلغ عام ٢٠١٠ ما نسبته (٦٦%) وحققت نفس النسبة عام ٢٠١١ وجاء هذا الثبات بسبب نمو الودائع بنفس نسبة نمو الأصول والبالغة (٦،٨%) لكليهما، وارتفعت متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول عام ٢٠١٢ لتبلغ (٦٩،٩%) وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو الودائع بنسبة بلغت (١٢%)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقارنة مع نسبة نمو الأصول البالغة (١،٦%)، وانخفض متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول عام ٢٠١٣ لتبلغ (٦٩،٢%) وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو الودائع بنسبة (٤،٨%) مقارنة مع نمو الأصول بنسبة(١٠،٤%) خلال نفس العام، وشهد عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ نموا تدريجيا في متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول لتبلغ (٨١،٦%) و(٨٢،٩%) على التوالي ويعود ذلك إلى نمو الودائع بنسبة تفوق نمو الأصول، وتراجعت خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لتبلغ(٨٢،٢%) و(٨١،٧%) على التوالي وجاء هذا التراجع بسبب انخفاض الودائع في العامين المذكورين حيث بلغت قيمة الودائع (٢٨،٨٩) مليار دينار و(٢٨،٩) مليار دينار مقارنة مع (٢٩) مليار دينار عام ٢٠١٥ (البنك المركزي، ٢٠١٧).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٥)**

**نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن**

**خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)**

| اسم البنك | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك التجارية المحلية الأردنية | | | | | | | | |
| بنك الإسكان لتجارة والتمويل | ٧٢,٣ | ٧٠,٢ | ٦٧,٣ | ٧١,٧ | ٨٣,٤ | ٨٣,٧ | ٨٣,٠ | ٨٢,٦ |
| البنك الأردني الكويتي | ٦٩,٠ | ٦٩,٩ | ٧٠,٧ | ٧٨,٥ | ٧٩,٧ | ٨٠,٧ | ٧٩,٠ | ٧٠,٨ |
| البنك العربي | ٦٤,٨ | ٦٦,٠ | ٨٧,٩ | ٦٧,٦ | ٨٧,١ | ٨٦,٣ | ٨٥,٧ | ٨٤,٤ |
| البنك الأهلي الأردني | ٦٠,٠ | ٥٨,٦ | ٦١,٠ | ٧٢,٠ | ٨٢,٩ | ٨٤,٠ | ٨٥,١ | ٨٢,٦ |
| البنك التجاري الأردني | ٧٢,٢ | ٧٦,٦ | ٧٤,٦ | ٧٠,٢ | ٧٧,٨ | ٨٧,٩ | ٨٥,٠ | ٨٥,٢ |
| بنك الاستثمار العربي الأردني | ٦١,٤ | ٥٠,٠ | ٨٠,٥٠ | ٧٤,٠ | ٨٤,٦ | ٨٦,٧ | ٨٦,٧ | ٨٧,٣ |
| بنك الاتحاد | ٥٩,٠ | ٥٥,٨ | ٥٤,٨ | ٦٣,٠ | ٨٥,٦ | ٨٩,٩ | ٨٤,٤ | ٩٠,١ |
| بنك ABC | ٥٣,٠ | ٧٥,٧ | ٧١,٢ | ٧٨,٣ | ٨٤,٩ | ٨٣,١ | ٨٠,٨ | ٨٠,٦ |
| البنك الاستثماري | ٦٧,٧ | ٦٨,٨ | ٧٦..٠ | ٧٩,٩ | ٧٨,٨ | ٧٧,٧ | ٧٦,٥ | ٧٧,٦ |
| بنك المال الأردني | ٧٢,٦ | ٦٤,٨ | ٥٩,٦ | ٦١,٦ | ٧٧,٨ | ٧٨,٦ | ٧٩,٣ | ٧٦,٦ |
| بنك سوستيه جنرال | ٦٦,٨ | ٧٢,٨ | ٦٨,٢ | ٦١,٨ | ٨٢,١ | ٨٦,٤ | ٨٧,٠ | ٨٧,٧ |
| بنك القاهرة عمان | ٦٤,٣ | ٦٢,٩ | ٦٣,١ | ٥٦,٩ | ٨١,٠ | ٧٩,٣ | ٧٨,٤ | ٧٨,٦ |
| بنك الأردن | ٦٩,١ | ٦٥,٥ | ٧٣,٤ | ٦٧,١ | ٧٥,٣ | ٧٤,٠ | ٧٨,٥ | ٧٨,٥ |
| المتوسط | ٦٦,٠ | ٦٦,٠ | ٦٩,٩ | ٦٩,٢ | ٨١,٦ | ٨٢,٩ | ٨٢,٢ | ٨١,٧ |
| البنوك الأجنبية العاملة في الأردن | | | | | | | | |
| بنك عودة | ٧٦,٤ | ٧٥,٢ | ٨١,٣ | ٨٥,١ | ٩٨,١ | ٧٥,٤ | ٨٣,٨ | ٨٠,٤ |
| بنك لبنان والمهجر | ٧٤,٣ | ٧٨,٣ | ٦٥,٤ | ٧٢,١ | ٨٣,٥ | ٨٣,٠ | ٨٣,٠ | ٨٣,٠ |
| بنك ستاندرد تشارترد | ٧١,١ | ٧٥,١ | ٦٣,٩ | ٦٦,٤ | ٨٢,١ | ٦٧,٤ | ٧٢,٣ | ٧٧,٢ |
| البنك العقاري المصري العربي | ٦٧,٥ | ٦٨,٨ | ٦٠,٠ | ٧٥,٤ | ٧٨,٦ | ٦٦,٧ | ٧٦,٦ | ٦٨,٣ |
| سيتي بنك | ٤١,٤ | ٥١,٨ | ٧٠,٢ | ٧٣,٥ | ٧٦,٨ | ٧٥,٧ | ٨٤,٢ | ٧٥,٣ |
| بنك أبو ظبي | ٥٤,٦ | ٦٩,٢ | ٦٢,٦ | ٥٦,٤ | ٧٣,٤ | ٩٤,١ | ٨١,٢ | ٨١,٧ |
| بنك الكويت الوطني | ٥٤,٣ | ٣٤,١ | ٤٨,٠ | ٤٤,٤ | ٨٦,٤ | ٦٤,١ | ٦٨,١ | ٦٨,٩ |
| مصرف الرافدين | ٧٧,٠ | ٥٢,٧ | ٥٥,٤ | ٦٥,٩ | ٤٦,٣ | ٤٤,١ | ٤٣,٠ | ٤١,٧ |
| المتوسط | ٦٤,٦ | ٦٣,٢ | ٦٣,٤ | ٦٧,٤ | ٧٨,٢ | ٧١,٣ | ٧٤,٠ | ٧٢,١ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تبين من الجدول رقم (٥) ان متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول في البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن قد بلغ عام ٢٠١٠ ما نسبته (٦٤،٦%) وانخفضت عام ٢٠١١ لتبلغ (٦٣،٢%) وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو الودائع بنسبة أقل من نمو الأصول، وارتفع متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول عام ٢٠١٢ لتبلغ (٦٣،٤%) وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو الأصول بنسبة أقل من نسبة نمو الودائع، وشهد عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ أرتفاعا ملحوظا في متوسط نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول لتبلغ (٦٧،٤%) و(٧٨،٢%) وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو الودائع بنسبة أعلى مقارنة مع نمو الأصول (البنك المركزي،٢٠١٤)، وانخفضت عام ٢٠١٥ لتبلغ (٧١،٣%) وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو الأصول بنسبة تفوق نسبة نمو الودائع، وأرتفعت خلال عام ٢٠١٦ لتبلغ (٧٤،٠٢%) وجاء هذه الارتفاع بسبب نمو الودائع بنسبة تفوق نمو الاصول، وأنخفضت عام ٢٠١٧ لتبلغ (٧٢،١%) وجاء هذا التراجع بسبب انخفاض الودائع في العام المذكور.

ومن خلال مقارنة متوسط نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول في البنوك التجارية المحلية الأردنية مع نظيرتها في البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن متوسط النسبة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧) قد بلغت (٧٤،٩٤%) لدى البنوك المحلية مقارنة مع (٦٩،٢٥%) لدى البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وبقيت البنوك المحلية تتفوق على البنوك الأجنبية طيلة الفترة المذكورة، وتقيس هذه النسبة قدرة البنوك في استخدام ودائع العملاء لتمويل نشاطات البنك (Bora, ٢٠١٧, p:٨٠).

كما يتبين من الجدول أعلاه أن متوسط نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول قد شهدت ارتفاعا خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ لكل من البنوك المحلية والأجنبية، وشهدت انخفاضا خلال عام ٢٠١٧ لكلا الطرفين، مما يشير إلى ان هناك عوامل خارجية مشتركة قد أثرت بشكل عام على نمو الودائع واستخدامها في تمويل نشاطات تلك البنوك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرع الثاني: المؤشرات الخارجية**

**وتتمثل المؤشرات الخارجية بالمؤشرات الاقتصادية وفي هذه الدراسة تم تناول نسبة التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفيما يلي تفصيل لكل منها:**

**أولا: نسبة التضخم**

يعرف التضخم بأنه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن، والناجم عن الطلب المتزايد على السلع والخدمات، ويؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى خسارة النقود لقدرتها الشرائية مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الذي يؤثر على النمو الاقتصادي (الزبيدي،٢٠١١، مرجع سابق، ص: ٣٢).

وتنسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على أداء المصارف التجارية، فارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للمصارف التجارية، بهدف المحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فان البيئة الاقتصادية عندما تتضمن معدلات مرتفعة للتضخم ستكون معيقة أو محددة لأداء المصارف التجارية، والعكس في حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة فان ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز للمصارف التجارية (عبدالباري،٢٠١٣، ص:١٥٦).

ويصاحب معدل التضخم المرتفع إتباع البنك المركزي أدوات السياسة النقدية من أجل فرض قيود على القطاع المصرفي، ومن هذه الأدوات زيادة سعر إعادة الخصم وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في البنوك، كما يقوم ببيع الأوراق المالية من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق، ويقوم كذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤثر على القدرة الائتمانية للبنوك وبالتالي التأثير على ربحية هذه البنوك (الناشي، ٢٠١٤، ص:١٢٦).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يؤثر التضخم على ربحية البنوك من خلال التأثير على مؤشراتها، حيث يقوم بتضخيم النتائج وإعطاءها صورة غير حقيقية، وبالتالي لا بد من استبعاد معدل التضخم من المؤشرات الربحية لإعطاء صورة حقيقية عن الوضع المالي للبنك، علاوة على التأثير السلبي للتضخم على أداء البنوك في حالة اذا كانت معدلات التضخم السائدة أكبر من المعدل الحدي للتضخم (الشوربجي، ٢٠٠٦، ص:١٠).

ويبين الجدول رقم (٦) معدل التضخم في الأردن خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، حيث بلغ معدل التضخم السنوي في المتوسط ٥،١٠% عام ٢٠١٠، وبسبب دعم الحكومة لأسعار بعض السلع الأساسية وخصوصا النفطية منها وارتفاع أسعار السلع الأولية المستوردة في الأسواق العالمية في عام ٢٠١١ أنخفض معدل التضخم ليصل ٤،٤% (البنك المركزي،٢٠١١)، وفي عام ٢٠١٢ ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ٤،٦%. وبسبب استمرار تداعيات الأزمة السورية وتعمقها وما نجم عنها من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين ارتفع معدل التضخم في عام ٢٠١٣ ليصل ٥،٦%، وتمكن الاقتصاد الأردني عام ٢٠١٤من المحافظة على معدل التضخم ضمن مستويات مقبولة حيث انخفض ليصل ٢،٩%، وبسبب انخفاض الأسعار المرتبطة بالمواد الغذائية والوقود سجل المستوى العام للأسعار مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعا بنسبة٠،٩% عام ٢٠١٥ (البنك المركزي، ٢٠١٥).

وفي عام ٢٠١٦واصل الانكماش ليصل ما نسبته ٠،٨% وجاء ذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع والخدمات المرتبطة به في الأسواق العالمية، مما انعكس على الأسعار المحلية للمشتقات النفطية وخدمات النقل (البنك المركزي، ٢٠١٦ ).

أما عام ٢٠١٧ فقد سجل المستوى العام للأسعار تضخما بلغت نسبته ٣،٣% ، وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية، إضافة إلى الإجراءات الحكومية التي تضمنت إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية وزيادة الضرائب على السلع والخدمات (البنك المركزي،٢٠١٧).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٦)**
**معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن**
**خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧) (%)**

| السنة | معدل التضخم | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٥,١٠ | ٢,٣١ |
| ٢٠١١ | ٤,٤٠ | ٢,٥٩ |
| ٢٠١٢ | ٤,٦٠ | ٢,٦٥ |
| ٢٠١٣ | ٥,٦٠ | ٢,٨٣ |
| ٢٠١٤ | ٢,٩٠ | ٣,١٠ |
| ٢٠١٥ | (٠,٩٠) | ٢,٣٩ |
| ٢٠١٦ | (٠.٨٠) | ٢,٠٠ |
| ٢٠١٧ | ٣,٣ | ٢,٠٠ |

**المصدر: (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨)**

**ثانيا: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي**

يعرف الناتج المحلي بأنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تنتجها القطاعات الاقتصادية في دولة ما، أو معدل الزيادة في الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة (بركات، ٢٠١٧،مرجع سابق، ص: ٣).

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن الحالة الاقتصادية للدولة، ويرتبط ارتباطا مباشرا في زيادته بزيادة حجم الاستثمار في المجتمع، وبالتالي يتوقع أن يكون له تأثير ايجابي في معدل أداء البنوك (الكور، ٢٠١١، ص:٤٠٤).

ويبين الجدول رقم (٦) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠١٧)، حيث بلغ عام ٢٠١٠ معدل نمو الناتج المحلي ٢،٣١%، وشهد النمو الاقتصادي تحسنا طفيفا عام ٢٠١١ مدفوعا بالانتعاش الحاصل في أداء القطاعات السلعية وخصوصا الصناعات التحويلية والأنشطة التصديرية إلى الخارج ليبلغ ٢،٦%، ورافق ذلك تحسن أداء البنوك الأجنبية العاملة في الأردن إلا ان البنوك المحلية شهدت تراجعا في الأداء ،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحقق الاقتصاد الأردني تحسنا في أداءه عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (٢،٦٥%) و (٢،٨%) على التوالي، ورافق ذلك تحسن أداء البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن خلال العامين المذكورين، واستمر التحسن في أداء الاقتصاد الأردني عام ٢٠١٤ حيث بلغ معدل النمو ٣،١% ، والذي رافقه تحسن في أداء البنوك التجارية المحلية الا أن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن شهدت تراجعا في أداءها خلال نفس العام.

وبسبب تعمق الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة لاسيما تلك أدت إلى إغلاق شبه كامل للحدود مع العراق وسوريا عام ٢٠١٥ تراجع النمو الاقتصادي ليبلغ ٢،٣٩% (البنك المركزي، ٢٠١٥)، والذي رافقه كذلك تراجع أداء البنوك التجارية المحلية، الا أن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن شهدت تحسنا في أدائها مما يشير إلى عدم تأثرها بمعدل النمو الاقتصادي الأردني.

كما أدى تعمق واستمرار تداعيات الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة بالإضافة إلى تدني حوالات العاملين في الخارج في عام ٢٠١٦ إلى تراجع النمو الاقتصادي ليبلغ ٢%، أما في عام ٢٠١٧ وعلى الرغم من حالة عدم اليقين السائدة في المنطقة بسبب الاضطرابات في دول الجوار حافظ الاقتصاد الأردني على معدل النمو الاقتصادي البالغ ٢% (البنك المركزي، ٢٠١٧).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

**تمهيد**

يعرض هذا الفصل أساليب اختبار بيانات الدراسة والتي تضمنت التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط المتعدد واختبار الارتباط الذاتي واختبار استقرارية البيانات ونتائج اختبار Hausman ونتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد.

## المبحث الأول

## منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

**تمهيد**

يهدف هذا المبحث إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل التعرف على أثر محددات الربحية على أداء البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن للفترة (٢٠١٠-٢٠١٧)، وسيتم من خلال هذا المبحث استعراض وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتحديد المتغيرات وكيفية احتساب هذه المتغيرات، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الأول: منهج الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

### الفرع الأول: طرائق جمع البيانات

لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على المصادر الثانوية والمتمثلة بالتقارير السنوية والإحصائية الصادرة عن البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن عينة الدراسة ، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية والاقتصاد إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك للفترة من عام (٢٠١٠-٢٠١٧). أما المصادر الأولية : والتي تعتمد على البيانات الخام التي تم الحصول عليها من ميدان الدراسة مباشرة.

**الفرع الثاني: متغيرات الدراسة:**

من أجل تقدير أثر المتغيرات المستقلة (محددات الربحية) على المتغير التابع ( العائد على الأصول)، استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data ، كما قام الباحث باستخدام نموذج الأثر العشوائي Random Effect اعتماداً على اختبار Hausman.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة**

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمستقاة من برنامج الحزمة الإحصائية (EVIEWS) وفيما يلي عرض لهذه الأساليب :

أ. الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

ب. تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Method(PDM)لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع لبياناتها المالية للفترة الزمنية الممتدة من ( ٢٠١٠ - ٢٠١٧ ) من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنوك (عينة الدراسة).

## المطلب الثاني: الاختبارات المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب ال Panel Data بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، حيث ان هذا الأسلوب يعمل على ضبط عدم تجانس البيانات وعدم احتوائه على ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة (Baltagi, ٢٠٠٥).

**الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي**

لتحديد الاتجاه العام للبيانات والتأكد من أنها موزعة توزيعا طبيعيا أم لا تم استخدام قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري بالاعتماد على اختبار (Jarque- Bera)، كون هذا الاختبار مقياسا مناسبا للتوزيع الطبيعي للبيانات وبالتالي يقود إلى نتائج دقيقة(Anderson,٢٠١٢).

**الفرع الثاني: اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة )**

تعتبر اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، وحيث أن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبسبب أن معظم السلاسل الزمنية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أنها غير مستقرة وبالتالي ستؤدي إلى نتائج زائفة وغير دقيقة عند اختبار المتغيرات باستخدام الأساليب التقليدية لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة (Lantz & Feng,٢٠٠٦).

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها، وتعتبر طريقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً لتحقيق استقرار السلسلة الزمنية في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص، وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر حيث يتم الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل ( شيخي،٢٠١٢، ص:٢٣٥).

**الفرع الثالث: تحليل الانحدار الخطي المتعدد** :(Multiple Linear Regression)

يستخدم نموذج تحليل الانحدار المتعدد عند وجود أكثر من متغير مستقل تؤثر جميعها في الوقت نفسه على المتغير التابع، أي ان المتغيرات المستقلة تفسر مقدار هذا التغير الموجود في المتغير التابع ، ويعد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويتضمن الانحدار الخطي المتعدد أثناء تحليل البيانات الجانب الوصفي الذي يهتم بدراسة طرائق تحليل وتلخيص العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى ، وتعتمد درجة الوصول الى القرارات الصحيحة باستخدام هذا النوع من التحليل على دقة المعلومات والبيانات المتوفرة وقابليتها للتحليل الصحيح وفق هذا الأسلوب (Gujarati,٢٠٠٩).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهدف هذا التحليل إلى معرفة مدى وجود مشكلة ارتباطات تبادلية عالية (Multicollinearity) بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد، ولهذا الغرض تم استخدام اختبار Person Correlation لفحص نموذج الانحدار المتعدد للتأكد من عدم وجود أية ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة باستخدام مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة، حيث أن وجود نسبة ارتباط تزيد عن (٨٠%) بين أي متغيرين أو أكثر يعد ارتباطا عالياً، وهذا يؤدي إلى تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين المستقلين مع المتغير التابع (Gujarati,٢٠٠٩). ويشترط هذا الأسلوب أن تكون المتغيرات المستقلة ذات قيم ثابتة وعدم وقوعها في مشكلة الارتباط الخطي، وان تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا، وتجانس تباين المتغيرات التابعة وكلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير (عطوه، ٢٠٠٢، ص:١٢٣).

**الفرع الرابع: اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation**

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الاختبار (Q-stat)، بمستوى معنوية (Prob.) أقل من ٠,٠٥ لفترات التباطؤ في الدراسة ( Lags)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المبحث الثاني

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

سوف يتطرق هذا المبحث ويستعرض نتائج التحليل الاحصائي لبيانات ونماذج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات، وسيعرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويبين نتائج تحليل الانحدار المشترك، ويناقش اختبار مدى ملائمة البيانات لنماذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

### المطلب الأول: تحليل البيانات

#### الفرع الأول: نماذج الدراسة

$$ROA = \alpha + \beta_1 CAR + \beta_2 LAR + \beta_3 DAR + \beta_4 INF + \beta_5 GDP + \epsilon$$

وسيتم استخدام هذا النموذج لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في البنوك التجارية المحلية والأجنبية.

حيث أن: **Where is**

معدل العائد على الأصول **ROA** : Return on Asset

نسبة ملاءة رأس المال **CAR :**Capital Adequay Ratio

نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول **LAR** :Loan Asset Ratio

نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول **DAR** :Deposit Asset Ratio

نسبة التضخم **INF** :Inflation Rate

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي **GDP** :Gross Domestic Product Growth



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرع الثاني: الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة**

يعرض هذا المطلب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، والتي تشير إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم العليا، وقيمة الوسيط والقيم الدنيا، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في الأردن للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٧).

جدول رقم (٧) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

| البنوك التجارية المحلية العاملة في الأردن | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المتغير | أعلى قيمة | الوسيط | اقل قيمة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| العائد على الأصول | ٢,٥ | ١,٣ | -٠,١٧ | ١,٢٣١ | ٠,٤٩٢ |
| نسبة التضخم | ٥,٦ | ٣,٨٥ | -٠,٩ | ٣,٠٢٥ | ٢,٣٩٥ |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٣,١ | ٢,٤٩ | ٢ | ٢,٤٨٤ | ٠,٣٦٣ |
| نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | ٦٤,٨ | ٤٨,٣٥ | ٢٨,٦ | ٤٧,٠٤٣ | ٨,١٢٢ |
| نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول | ٩٠,١ | ٧٧,١ | ٥٠ | ٧٤,٩٢٣ | ٩,٤٩٧ |
| نسبة ملاءة رأس المال | ٤٩,٣ | ١٥,٨٥ | ٩,٨ | ١٧,٧٨٤ | ٧,٨٥٥ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المتغير | أعلى قيمة | الوسيط | اقل قيمة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| العائد على الأصول | ٢,٣ | ١,٢ | -٠,٠٣ | ١,١٦١ | ٠.٤٨٥ |
| نسبة التضخم | ٥,٦ | ٣,٣ | -٠,٩ | ٣,٠٠٣ | ٢,٤١٥ |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٣,١ | ٢,٣٩ | ٢ | ٢,٤٨٢ | ٠,٣٦٧ |
| نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | ٥٨,١ | ٣٣,٨ | ٠,٠٠٥ | ٢٧,٧١١ | ١٦,٤٢٥ |
| نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول | ٩٨,١ | ٧٢,١ | ٣٤,١ | ٦٩,١٦٠ | ١٣,٨٨٦ |
| نسبة ملاءة رأس المال | ٥٣,٨٣ | ١٧,٨٣ | ٧,١٣ | ٢٠,٧٣١ | ١٢,٢٦٣ |

**المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS**

من خلال نتائج الجدول رقم (٧) يتبين لنا ما يلي:

**أولا: البنوك التجارية المحلية العاملة في الأردن:**

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على الأصول (١,٢٣١٪) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٤٩٢%). أما اقل قيمة فقد أشارت إلى (٠,١٧-%) في حين دلت أعلى قيمة إلى (٢,٥٪) دينار أردني أما قيمة الوسيط فقد بلغت (١,٣٪).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة التضخم (٣,٠٢٥٪) في حين بلغ الانحراف المعياري (٢,٣٩٥). أما اقل قيمة فقد أشارت الى (٠.٩-) في حين دلت أعلى قيمة إلى (٥,٦) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٣,٨٥).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي(٢,٤٨٤) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٣٦٣). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٢) في حين دلت اعلى قيمة الى (٣,١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٢,٤٩).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة التسهيلات الى إجمالي الأصول (٤٧,٠٤٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٨,١٢٢). اما اقل قيمة فقد أشارت الى (٢٨,٦) في حين دلت اعلي قيمة إلى (٦٤,٨) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٤٨,٣٥).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (٧٤,٩٢٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٩,٤٩٧). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٥٠) في حين دلت اعلى قيمة الى (٩٠,١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٧٧,١).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة ملاءة رأس المال (١٧,٧٨٤) في حين بلغ الانحراف المعياري (٧,٨٥٥). أما اقل قيمة فقد أشارت الى (٩,٨) في حين دلت اعلى قيمة الى (٤٩,٣) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (١٥,٨٥).

**ثانيا: البنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن :**

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على الأصول (١,١٦١) دينار أردني في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٤٨٤). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (-٠,٠٣) في حين دلت أعلى قيمة الى (٢,٣) دينار اردني اما قيمة الوسيط فقد بلغت (١,٢).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة التضخم (٣,٠٠٣) في حين بلغ الانحراف المعياري (٢,٤١٥). اما اقل قيمة فقد أشارت الى (-٠,٩) في حين دلت اعلى قيمة الى (٥,٦) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٣,٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (٢,٤٨٢) في حين بلغ الانحراف المعياري (٠,٣٦٧). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٢) في حين دلت اعلى قيمة الى (٣,١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٢,٣٩).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة التسهيلات الى اجمالي الاصول (٢٧,٧١١) في حين بلغ الانحراف المعياري (١٦,٤٢٥). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٠,٠٠٥) في حين دلت اعلى قيمة الى (٥٨,١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٣٣,٨).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة الودائع الى إجمالي الأصول (٦٩,١٦٠) في حين بلغ الانحراف المعياري (١٣,٨٨٦). اما اقل قيمة فقد اشارت الى (٣٤,١) في حين دلت اعلى قيمة الى (٩٨,١) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (٧٢,١).

- بلغ الوسط الحسابي للمتغير المستقل نسبة ملاءة رأس المال (٢٠,٧٣١) في حين بلغ الانحراف المعياري (١٢,٢٦٣). اما اقل قيمة فقد أشارت الى (٧,١٣) في حين دلت اعلى قيمة الى (٥٣,٨٣) اما قيمة الوسيط فقد بلغت (١٧,٨٣).

**الفرع الثالث: اختبار ملائمة النموذج**

قبل البدء في تطبيق الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

**أولا: اختبار التوزيع الطبيعي**

تم استخدام اختبار جاركو بيرا (Jarque-Bera) لاختبار فيما اذا كانت بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الشكل(١).

وتكون البيانات بحسب اختبار JB تخضع للتوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة الاحتمالية Probabilityاكبر من ٥%، وقد بلغت قيمة الاحتمالية ٠,١٤٤٦ وهي اكبر من ٥% مما يعني ان بيانات الدراسة في معادلة الانحدار تخضع للتوزيع الطبيعي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**شكل رقم (١)**
اختبار التوزيع الطبيعي

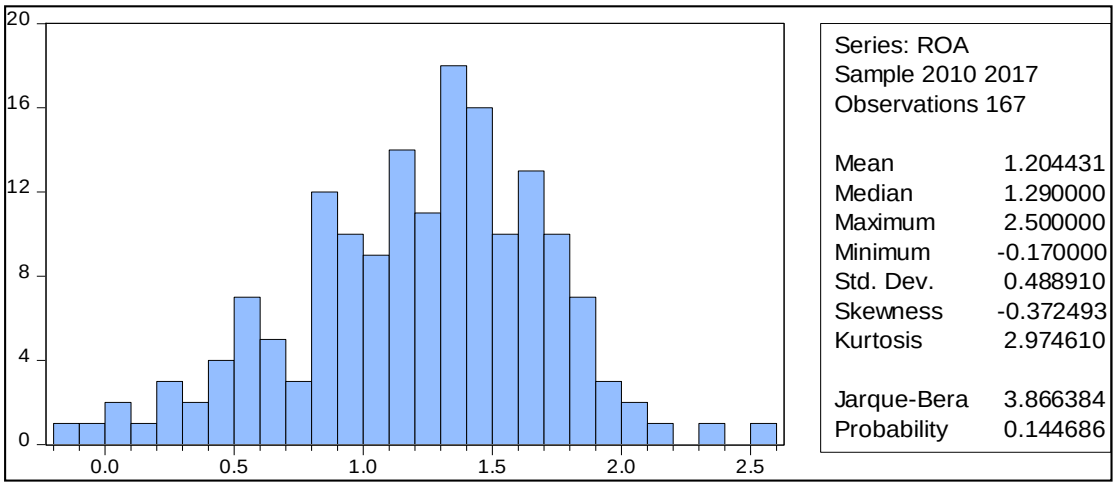


**ثانيا: اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity**

من أجل التحقق من عدم وجود مشكلة ارتباطات تبادلية عالية (Multicollinearity) بين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد فقد تم إعداد مصفوفة للارتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام اختبار Person Correlation كما في الجدول (٨).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٨)**

مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

| | نسبة التضخم | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول | نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | نسبة ملاءة رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|
| **نسبة التضخم** | ١ | | | | |
| **نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي** | ٠,٤٢٨ | ١ | | | |
| **نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول** | -٠,٤١ | -٠,١٠٠ | ١ | | |
| **نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول** | ٠,٠٨١ | -٠,٠١٨ | ٠,٣٥٧ | ١ | |
| **نسبة ملاءة رأس المال** | ٠,٠٠٣ | -٠,٠٠٨ | -٠,٣٧٤ | -٠,٥٧٤ | ١ |

**المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS**

يلاحظ من الجدول (٨) بأنه لا يوجد مشكلة إرتباطات تبادلية عالية إلى الحد المؤثر على نتائج الانحدار. حيث بلغت اعلي قيمة ارتباط ٥٧% بين متغير نسبة ملاءة رأس المال ونسبة التسهيلات الى إجمالي الأصول.

**ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation**

يبين الجدول رقم (٩) نتائج اختبار Q-Stat للارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (٩)**

نتائج اختبار Q-Stat للارتباط الذاتي لبواقي معادلة الانحدار

| Lag | قيمةQ-Stat | الدلالة | القرار |
|---|---|---|---|
| ١ | ٣٠,٢٩٩ | ٠,٠٠٠ | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| ٢ | ٣٥.٥٨٨ | ٠,٠٠٠ | لا يوجد ارتباط ذاتي |

**المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS**

ويظهر من الجدول (٩) عدم وجود ارتباط ذاتي في جميع فترات التباطؤ المقترحة لاختبارات Johansen's و Granger وعدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى ٥% وهو مستوى معادلة الانحدار المتعدد.

**رابعا: اختبار استقرارية البيانات Stationary**

تم اختبار تجانس ترتيب سلسلة بيانات المؤشرات باستخدام Augmented Dickey–Fuller (ADF) عند مستوى معنوية ٥% وتظهر نتائج الاختبار او ما يسمى باختبارات جذر الوحدة في الجدول (١٠) .

وينص علم الإحصاء على ان قيمة الاحتمالية P-value كلما كانت اقل من ٥% يتم رفض فرضية جذر الوحدة والتي تنص على ان البيانات تحتوي جذر الوحدة، ويتم رفض الفرضية عند مستوى دلالة ٥٪.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (١٠)**
**اختبار جذر الوحدة**

| المؤشر | قيمة ADF | القيمة المعنوية | القرار |
|---|---|---|---|
| نسبة ملاءة رأس المال | ٦٥,١٢٤٩ | ٠,٠١٢٦ | مستقرة عند المستوى |
| نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول | ٦٧,١٩٧٨ | ٠,٠٠٨١ | مستقرة عند المستوى |
| نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | ٥٣,٧٩٩ | ٠,١٠٤٨ | غير مستقرة عند المستوى |
| | ٧٠,٠٨٣٧ | ٠,٠٠٤٢ | مستقرة عند الفرق الأول |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٢٦,٦٧١٢ | ٠,٩٦٨٥ | غير مستقرة عند المستوى |
| | ٤٦,٦٥٥٧ | ٠,٢٨٧ | غير مستقرة عند الفرق الأول |
| | ٥٩,٤٩٤٩ | ٠,٠٣٨٨ | مستقرة عند الفرق الثاني |
| نسبة التضخم | ٧٨,٩٩٠٦ | ٠,٠٠٠٥ | مستقرة عند المستوى |
| العائد على الأصول | ٧٩,٠٩٧٩ | ٠,٠٠٠٥ | مستقرة عند المستوى |

**المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS**

يعرض هذا الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة لمحددات الربحية والعائد على الأصول وتشمل المحددات (نسبة ملاءة رأس المال، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة التسهيلات إلى اجمالي الأصول، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم). وتتفق هذه النتيجة مع غالبية الدراسات التي تبحث في اختبارات التكامل والسببية للأسواق المالية مثل ( Siklos et al. ٢٠٠١ and Loizou et al, ٢٠١٥).

**خامسا: اختبار Hausman لبيان النموذج الأنسب لمعادلة الانحدار المتعدد.**

احد أهم افتراضات معادلة الانحدار في طريقة (Panel Data Analysis) هو بيان فيما اذا كانت معادلة الانحدار تتبع للأثر الثابت أو الأثر العشوائي. ويتمثل الفرق بينهما باختلاف المقطع الثابت لكل متغير لتبيان خصوصيته كما هو في نموذج الأثر الثابت، بينما في نموذج الأثر العشوائي يكون الاختلاف في الخطأ العشوائي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعادة تكون حزم البيانات متوازنة ويتوقع أن يعمل نموذج الأثر الثابت بشكل أفضل في هذه الحالة، وعندما تكون غير متوازنة يكون من الأفضل استخدام نموذج الأثر العشوائي. لكن أفضل وسيلة لاختيار النموذج الأنسب في التحليل هو من خلال استخدام اختبارHausman، حيث يشير قبول الفرضية العدمية للاختبار الى استخدام الأثر العشوائي Random Effect في حين يشير قبول الفرضية البديلة للاختبار الى ان النموذج الأنسب هو نموذج الاثر الثابت Fixed Effect. ويعرض الجدول (١١) نتيجة اختبار Hausman لبيان النموذج الأنسب لمعادلة الانحدار المتعدد.

**جدول رقم (١١)** نتائج اختبار Hausman

| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
|---|---|---|---|
| Cross-section (Local Banks) | ٠,٤٢ | ٥ | ٠,٩٨٨ |
| Cross-section (Foreign Banks) | ٤,٧٣ | ٥ | ٠,٤٥ |

**المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS**

يتضح من خلال الجدول (١١) ان نموذج التقديرات العشوائي هو الأنسب في هذه الحالة حيث بلغت قيمة الدلالة للاختبار Hausman = ٠,٩٨٨ للبنوك المحلية، وقيمة الدلالة لاختبار Hausman = ٠,٤٥ للبنوك الأجنبية وهي اكبر من ٥% مما يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على استخدام طريقة التقديرات العشوائية Random Effect.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة**

**الفرع الأول: نتائج اختبار الانحدار المتعدد للبنوك التجارية المحلية الأردنية**

يبين الجدول (١٢) نتائج تحليل الانحدار لأثر المتغيرات المستقلة (محددات الربحية) على المتغير التابع ( العائد على الأصول)، حيث تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائي كما أشار اختبار Hausman.

**جدول رقم (١٢)**

نتائج اختبار الانحدار المتعدد للبنوك التجارية المحلية الأردنية

| المتغير التابع | المتغيرات المستقلة | Coefficient | Std. Error | t-Stat. | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على الأصول | الثابت | ٠,٨٤١ | ٠,٦٠٢ | ٢,٣٩٦ | ٠,٠٢٠** |
| | نسبة التضخم | -٠,٠٠٣ | ٠,٠٢٠ | -٤,١٦٧ | ٠,٠٠٠*** |
| | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٠,٢٧٨ | ٠,٠٩٩ | ٢,٨٢٠ | ٠,٠٠٦*** |
| | نسبة ملاءة رأس المال | ٠,٠١١ | ٠,٠١٤ | ٣,٧٤٢ | ٠,٠٠٠*** |
| | نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | -٠,٠٠٧ | ٠,٠٠٧ | -١,٩٧٣ | ٠,٠٥٤* |
| | نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول | -٠,٠٠٢ | ٠,٠٠٥ | -٥,٣٧٠ | ٠,٠٠٠*** |
| | $R^2$ | ٪٦٥ | | | |
| | Adjusted $R^2$ | ٪٥٨ | | | |
| | F | ٩,٢٦٥ | | | |
| | Durbin-Watson | ١,٥٦٢ | | | |
| | Sig. | ٠,٠٠٠*** | | | |

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-VIEWS

تشير الى قبول الفرضية عند مستوى *١٠%، **٥%، ***١%

**ROA= ٠,٨٤١+ ٠,٠١١ CAR - ٠,٠٠٧ LAR - ٠,٠٠٢ DAR - ٠,٠٠٣ INF+٠,٢٧٨GDP + €**

ويظهر من الجدول (١٢) قبول النموذج الإحصائي حيث بلغت قيمة Sig. لمعامل F-Statistics ٠,٠٠٠ مما يشير الى ان النموذج الإحصائي مقبول عند مستوى ١% وان متغيرات الدراسة متسقة فيما بينها بدرجة مرتفعة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

**H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) لمحددات الربحية على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية**

أشارت قيمة $R^2$ التفسيرية ٦٥% مما يعني ان المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة فسرت ما مقداره ٦٥% من التغير التابع العائد على الأصول، وبالاعتماد على مستوى دلالة F البالغة ٠,٠٠٠ تم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية الأولى، وقبول الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) لمحددات الربحية (مجتمعة) على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية ".

**اختبار الفرضيات الفرعية لنموذج الدراسة الأول:**

**H٠١,١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.**

يظهر من الجدول (١٢) ان قيمة T قد بلغت ٤,١٦٧- =t في حين بلغت قيمة الدلالة ٠,٠٠٠ = Sig والتى تشير الى وجود علاقة عكسية بين نسبة التضخم والعائد على الأصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التى تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية".

وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٣- ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة التضخم يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٣ %.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**$H_{0_{1,2}}$:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك المحلية الأردنية.**

يظهر من الجدول (١٢) ان قيمة T قد بلغت t= ٢,٨٢٠ في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠٠٦ والتى تشير إلى وجود علاقة طردية بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والعائد على الاصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك المحلية الأردنية " وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك المحلية الأردنية". وبلغ معامل التأثير ٠,٢٧٨، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في **نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي** يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٢٧,٨%..

**$H_{0_{1,3}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.**

يظهر من الجدول (١٢) ان قيمة T قد بلغت (٣,٧٤٢ ) في حين بلغت قيمة الدلالة (٠,٠٠٠) والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين نسبة ملاءة رأس المال والعائد على الأصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ $\geq \alpha$) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA)للبنوك التجارية المحلية الأردنية" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية". وبلغ معامل التأثير ٠,٠١١، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة ملاءة رأس المال يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ١,١%.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**$H_{0_{1,4}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبةالتسهيلات إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.**

يظهر من الجدول (١٢) ان قيمة T قد بلغت ١,٩٧٣- =t في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠٥٤ والتي تشير إلى عدم وجود علاقة بين نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)لنسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية".

وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٧-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٧%.

**$H_{0_{1,5}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية.**

يظهر من الجدول (١٢) ان قيمة T قد بلغت ٥,٣٧٠- =t في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠٠٠ والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية المحلية الأردنية". وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٢-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٢%.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرع الثاني: نتائج اختبار معادلة الانحدار المتعدد للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن**

يبين الجدول (١٣) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة التقديرات العشوائي كما أشار اختبار Hausman.

**جدول رقم (١٣)**

نتائج اختبار الانحدار المتعدد للبنوك الأجنبية العاملة في الأردن

| المتغير التابع | المتغيرات المستقلة | Coefficient | Std. Error | t-Stat. | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| العائد على الأصول | الثابت | -٠,٤٣٦ | ٠,٧٢٧ | -٣,٦٠١ | ٠,٠٠١*** |
| | نسبة التضخم | -٠,٠٠٥ | ٠,٠٣١ | -٢,١٥٣ | ٠,٠٣٦** |
| | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي | ٠,٢٤٢ | ٠,١٨٤ | ٤,٣١٧ | ٠,٠٠٠*** |
| | نسبة ملاءة رأس المال | ٠,٠٠٦ | ٠,٠١٠ | ٢,٦٣٨ | ٠,٠١١** |
| | نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول | ٠,٠٠٦ | ٠,٠٠٩ | ٠,٦٧٢ | ٠,٥٠٤ |
| | نسبة الودائع الى إجمالي الأصول | ٠,٠١٠ | ٠,٠٠٦ | ١,٩٤٣ | ٠,٠٥٧* |
| | $R^2$ | ٪٢٤,٢ | | | |
| | Adjusted $R^2$ | %٠,٠٦ | | | |
| | F | ٦,٥٢٧ | | | |
| | Durbin-Watson | ١,٣٩٣ | | | |
| | Prob. | ٠,٠٠٠*** | | | |

تشير الى قبول الفرضية عند مستوى *١٠%، **٥%، ***١%

ويظهر من الجدول (١٣) قبول النموذج الإحصائي حيث بلغت قيمة Sig. لمعامل F-Statistics ٠,٠٠٠ مما يشير الى ان النموذج الإحصائي مقبول عند مستوى ١% وان متغيرات الدراسة متسقة فيما بينها بدرجة مرتفعة.

**ROA= -٠,٤٣٦+ ٠,٠٠٦ CAR + ٠,٠٠٦ LAR + ٠,٠١٠ DAR -٠,٠٠٥ INF+٠,٢٤٢GDP + €**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

**H٠٢: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) محددات الربحية على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن.**

اشارت قيمة $R^2$ التفسيرية ٢٤,٢% مما يعني ان المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة فسرت ما مقداره ٢٤,٢% من التغير التابع العائد على الأصول، وبالاعتماد على مستوى دلالة F البالغة ٠,٠٠٠ تم رفض الفرضية الصفرية الرئيسية الثانية، وقبول الفرضية البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤ ٠,٠٥) محددات الربحية على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن".

**اختبار الفرضيات الفرعية لنموذج الدراسة الثاني:**

**H٠٢,١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α≤٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الاجنبية العاملة في الأردن.**

يظهر من الجدول (١٣) ان قيمة T قد بلغت ٢,١٥٣- =t في حين بلغت قيمة الدلالة ٠,٠٣٦ = Sig والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة التضخم والعائد على الأصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن".

وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٥-، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة التضخم يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٥%.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**$H_{0_{2,2}}$:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن.**

يظهر من الجدول (١٣) ان قيمة T قد بلغت t= ٤,٣١٧ في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠٠٠ والتى تشير الى وجود علاقة طردية بين نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي والعائد على الاصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التى تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن "وقبول الفرضية البديلة التى تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن".

وبلغ معامل التأثير ٠,٢٤٢، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٢٤,٢%.

**$H_{0_{2,3}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الاجنبية العاملة في الأردن.**

يظهر من الجدول (١٣) ان قيمة T قد بلغت t= ٢,٦٣٨ في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠١١ والتى تشير الى وجود علاقة طردية بين نسبة ملاءة رأس المال والعائد على الاصول، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الاجنبية في الأردن "وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية في الأردن".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٦، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة ملاءة رأس المال يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٦%.

**$H_{0_{2,4}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبةالتسهيلات إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الاجنبية العاملة في الأردن.**

يظهر من الجدول (١٣) ان قيمة T قد بلغت t= ٠,٦٧٢ في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٥٠٤ والتى تشير إلى عدم وجود علاقة بين نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول والعائد على الاصول، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)لنسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن".

وبلغ معامل التأثير ٠,٠٠٦، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة التسهيلات إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ٠,٦%.

**$H_{0_{2,5}}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى اجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الاجنبية العاملة في الأردن.**

يظهر من الجدول (١٣) ان قيمة T قد بلغت t= ١,٩٤٣ في حين بلغت قيمة الدلالة Sig = ٠,٠٥٧ والتى تشير الى عدم وجود علاقة بين نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول والعائد على الأصول، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول (ROA) للبنوك التجارية الأجنبية العاملة في الأردن

وبلغ معامل التأثير ٠,٠١٠، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فان ١٪ من التغير في نسبة الودائع إلى اجمالي الأصول يؤدي إلى التغير في العائد على الأصول بنسبة ١%.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثالث

## النتائج والتوصيات

**الفرع الأول : النتائج**

١. وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التضخم على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، أي عندما تنخفض نسبة التضخم سيؤدي إلى زيادة العائد على الأصول، ويعزى السبب في ذلك ان المستثمرون لا يرغبون بالاستثمار في الأصول الحقيقية في البنوك المحلية والأجنبية العاملة في الأردن في حال انخفاض نسبة التضخم وارتفعت قيمة الأصول الحقيقية في البنوك العاملة في الأردن، إلا ان البنوك الأجنبية كانت أقل تأثرا بالتضخم من البنوك التجارية المحلية، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة ( Azzam & Siddiqui, ٢٠١٢).

٢. وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، اي عندما تزيد نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة العائد في الأصول، ويعزى السبب في ذلك الى رغبة المستثمرين في توجيه استثماراتهم نحو أصول البنوك العاملة في الأردن سواء كانت محلية أو أجنبية. وهذا يتوافق مع دراسة (أبو وادي وسقف الحيط، ٢٠١٧)

٣. وجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة ملاءة رأس المال على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن، أي عندما تزيد نسبة ملاءة رأس المال سيؤدي إلى زيادة العائد في الأصول، ويعزى السبب في ذلك، الى تحسن أداء البنوك في استثمار أصولها بشكل جيد. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (القيسي ، فوزان عبد القادر ٢٠١٤) ولم تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (ONG.Tze San.et,al, ٢٠١١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة التسهيلات الى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية والأجنبية في الأردن.

٥. وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية المحلية الأردنية، أي عندما تزيد نسبة الودائع الى إجمالي الأصول سيؤدي إلى تقليل العائد في الأصول، ويعزى السبب في ذلك، الى ثقة العملاء في البنوك المحلية مما ساعدها على جذب أكبر حصة من الودائع أكثر من البنوك الأجنبية. ولا تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Bora , ٢٠١٧).

٦. عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى (α≤ ٠,٠٥) لنسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول في البنوك التجارية الأجنبية في الأردن.

**الفرع الثاني: التوصيات**

١. ضرورة اهتمام البنوك التجارية المحلية والأجنبية بدراسة معدلات النمو في كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي لما لها من أثر على عوائدها المتحققة من الاستثمار في الأصول.

٢. ضرورة اهتمام البنوك التجارية المحلية والأجنبية بملاءة رأس المال لما لها من أثر ايجابي في تحسين العائد على الأصول.

٣. ضرورة اهتمام البنوك التجارية المحلية والأجنبية استغلال وتوظيف الأموال المتوافرة لديها بمنح التسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع لديها وبالتالي تحسن أدائها المالي.

٤. ضرورة اهتمام البنوك التجارية المحلية بالودائع والبنوك الاجنبية لما لها من أثر إيجابي على الأداء وأن تعمل البنوك الاجنبية على جذب الودائع من العملاء من خلال ميزات الخدمات المصرفية من أجل زيادة أدائها المالي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمـــة المصادر والمراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية


ابراهيم، محمد(٢٠٠٧)، **الإدارة المالية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

أبو حمد، رضا وقدوري، فائق مشعل (٢٠٠٥)، **إدارة المصارف**، بغداد : جامعة الموصل.

أبو وادي، رامي وسقف الحيط، نهيل(٢٠١٧)، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، **المجلة الأردنية لإدارة الأعمال**، ١٣(٢).

إدريس، وائل الغالبي، طاهر محسن(٢٠٠٩)، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن**،ط١، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الأسدي، عبدالحسين جاسم(٢٠٠٥)، **إدارة السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

أونور، إبراهيم (٢٠١١)، قياس كفاءة بنوك مجلس التعاون الخليجي، **سلسلة الخبراء**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (٤١).

البديوي، محمد فتحي (٢٠١١)، **إدارة البنوك**، ط١، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

بركات، عبدالله (٢٠١٧)، أثر تطور المصارف في الأردن على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، السعودية: **مجلة جامعة شقراء**، ١(٨).

البكري، ثامر (٢٠١١)، **إدارة التسويق**، ط٤، عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.

بوعبدلي، أحلام وعمان، أحمد(٢٠١٦)، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج ، **مجلة رؤى اقتصادية**، (١١) ٠

جريدان، نايف والشيخ، بابكر(٢٠١٧)، التمويل عبر توريق الديون من وجهة نظر مالية واسلامية، الجامعة الإسلامية في غزة، **مجلة الاقتصاد والأعمال** ، ٢٥(٢).




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجعيدي، عمر عيد(٢٠١٥)، مدى اختلاف العلاقة لكل من ROA و EVA مع العوائد غير العادية للأسهم وتأثر العلاقة بنوع القطاع والحجم (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان)، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ٢٣(١).

جلدة، سامر(٢٠٠٩)، **كتاب البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، ط١، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع .

الجلي، أبو ذر محمد أحمد(٢٠١٦)، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية، **مجلة ضمان الودائع المصرفية** ، (٢).

جنوحات،آسيا والعلاييبه، ياسمين(٢٠١٤)، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، **الملتقى الدولي الخامس: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسيبة الدولية والإسلامية**، الجزائر.

جيرالد فوكس( ٢٠٠٥). الخصائص الأساسية للمصارف ذات الأداء العالي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، ٣(٤).

الحاج ،طارق وفليح، حسن(٢٠٠٩)، **الاقتصاد الإداري**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع

حسين، محمود احمد وعبدالحميد، مظهر خالد (٢٠١٠)، قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام (تحليل البيانات التطو يقي)،جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، **مجلة تكريت للعلوم الدارية والاقتصادية**، ٦(١٧).

الحسيني،فلاح حسن والدوري،مؤيد عبد الرحمن(٢٠٠٨)، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، ط٤، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.

حمدان ، محمد موسى وآخرون(٢٠١٣)، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية ، **مجلة رؤى إستراتيجية**، ١(٣)، ص ١١١-١٤٧.

حنفي، عبدالغفار (٢٠٠٩)، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

خالص، صالح (٢٠١٠)، تقييم كفاءة الأداء المصرفي، **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية**، الجزائر، ص٣٨١-٣٩٨.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ختو، فريد والجموعي، محمد (٢٠١٣)، قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام تحليل مغلف البيانات، **مجلة الباحث**، (١٢)، ص ١٣٩-١٤٧.

دادن، عبدالوهاب وحفصي، رشيد(٢٠١٤)،تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED)،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، ٧(٢).

الدهراوي، كمال الدين (٢٠١١)، **مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

رايس، حدة والزهراء، فاطمة نوي (٢٠٠٩) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية،**مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**،١(٦٢) ص١١-٥١ ،فلسطين.

الربيعي، محسن محمد وراضي، حمد عبد الحسين (٢٠١٢)، **حوكمة البنوك**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

رشيد، مصطفى كامل(٢٠٠٧)، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة الى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، (٦٧)، ص ٢٣٦-٢٦٣.

رمضان،زياد وجودة، محفوظ (٢٠٠٦)، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط٣، عمان: دار وائل للنشر.

الزبيدي، حسين سالم (٢٠١١)، **التضخم والكساد**، ط١، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الزعبي، علي فلاح ودودين، أحمد (٢٠١٦)، **الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الزيادات، محمد عواد (٢٠١٦)، أثر التسويق الداخلي على أداء المصارف الإسلامية الأردنية في مدينة عمان، عمان: **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، ٣٤(١).

سلام، عماد صلاح، (٢٠٠٤ )، **البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**، ط١ ،بيروت: اتحاد المصارف العربية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنهوري، محمد مصطفى(٢٠١٣)، **إدارة البنوك التجارية**، ط١، مصر: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.

الشماع، خليل محمد(٢٠١٥)، **المحاسبة الإدارية في المصارف**، ط٧، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الشمري، صادق راشد(٢٠٠٩)، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، ط١، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الشمري، صادق راشد(٢٠١٤)، **إدارة العمليات المصرفية- مداخل وتطبيقات**، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الشناوي، إسماعيل أحمد (٢٠١٠)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

الشواربي، عبد الحميد والشواربي، محمد(٢٠١٠). **إدارة مخاطر التعثر المصرفي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الشوربجي، مجدي (٢٠٠٦)، أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، ٨(٢).

شوقي بورقبة، شوقي(٢٠١٤) ،**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، ط١، عمان: دار النفائس للنشر.

شيخي، محمد(٢٠١٢)، **طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات**، ط١، عمان: دار الحامد.

صالح،عادل حرحوش وسالم،مؤيد سعيد(٢٠٠٩)، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**، عمان: عالم الكتب الحديث .

الصانع، محمد وأبو أحمد، رضا(٢٠٠٦)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية ، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، بغداد، ١(١).

الصمادي، سامي أحمد وآخرون(٢٠١٣)، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة( ٢٠٠٠-٢٠٠٩) **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ٩(١)، ص ٩٧ -١١٨.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصيرفي، محمد عبدالفتاح (٢٠١٣)، **إدارة البنوك**، عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

طالب، علاء فرحان وآخرون(٢٠١٣)، **إدارة المؤسسات المالية – مدخل فكري معاصر**،ط١، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

طالب، علاءوالمشهداني، ايمان(٢٠١١)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط١،عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.

الطاهر، عبدالله والخليل، موفق علي(٢٠٠٦) . **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**،ط٢، عمان: مركز يزيد للنشر.

الطيب، سعود وشحاتيت، محمد عيسى (٢٠١١)، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن، **مجلة دراسات**، ٣٨(٢).

عباده، ابراهيم عبدالحليم(٢٠٠٨)، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

عبد الرحيم،عاطف جابر(٢٠٠٨). **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الاسكندرية: الدار الجامعية .

عبد الستار، رجاء رشيد، (٢٠١٢ ) ، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (٣١).

عبد ربه، محمد عبد الكريم (٢٠٠٣)، **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، قسم الدراسات البيئية، معهد الدراسات العليا والبحوث، جامعة الإسكندرية.

عبدالباري، بشرى أحمد (٢٠١٣)، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، ٣(٢)، ص ١٥٣-٢١٦٩.

عبدالباقي، اسماعيل ابراهيم(٢٠١٦)، **إدارة البنوك التجارية**، عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

عبدالمحسن ، توفيق محمد(٢٠٠٦)، **اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء وبطاقة القياس المتوازن**، القاهرة : دار النهضة العربية.

العجلواني، محمد محمود (٢٠١٠). البنوك الإسلامية . ط٢ . عمان: دار المسيرة .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرابة، الحاج وقريشي، محمد الجموعي (٢٠١٢)، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة ٢٠١١، **مجلة الباحث**، ١(١١)، ص ١١-٢٢.

عشيش، حسن سمير(٢٠١٠)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط١، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

عطوه، محمد(٢٠٠٢)، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**،ط١، المنصورة، مصر: المكتبة العصرية.

عوض، الحداد(٢٠١٢)، **التسويق- استراتجيات التسويق المصرفي المعاصر**، القاهرة دار الكتاب الحديث.

العيساوي، كاظم جاسم (٢٠٠٥)، **الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع .

قريشي، محمد الجموعي (٢٠٠٦ )، تقييم أداء المؤسسات المالية، **مجلة الباحث**، ص.٧٩-٩٥.

القيسي ، فوزان عبدالقادر(٢٠١٤)، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج: CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ١٣(٤)، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية، ص ٤٦١-٤٧٤.

كراجة، عبد الحليم وآخرون(٢٠٠٦)، **الإدارة والتحليل المالي**، ط٢ ، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الكور ، عز الدين مصطفى(٢٠١١)، أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية ، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، ٣٨(٢) .

مائير، كوهين(٢٠٠٧)، **النظم المالية والتمويلية ، المبادئ والتطبيقات**، ترجمة عبدالحكيم الخزامي، مص: دار الفجر.

المحاسنة، ابراهيم محمد (٢٠١٣)، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي**، ط١،عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مزنان، نصر حمود (٢٠٠٩)، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط١ ،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

مطر، محمد (٢٠١٠)،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط٣،عمان

المعهد العربي للتخطيط (٢٠١١)، كفاءة البنوك العربية ، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية بالكويت**، (١٠٤).

المغربي، محمد الفاتح(٢٠١٨)، **النقود والبنوك**، ط١، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

مفلح ، محمد عقل(٢٠١٠)، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط١ ،عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الموسوي، حيدر يونس(٢٠١٨)، **المصارف الإسلامية (أداءها المالي وأثرها في السوق)**، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

المومني، منذر والسروجي، عدنان (٢٠٠٧)، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية ، **مجلة المنارة**، ١٣(٢)، جامعة آل البيت، الأردن.

الميداني، محمد ايمن عزت(٢٠١٥)، **الإدارة التمويلية في الشركات**، ط٧، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

الناشي، رزاق ذياب (٢٠١٤)، تحليِّل اثر بعض المتغِّيرات الاقتصادِّية على معدلات التضخم فَي الاقتصاد العراقي، بغداد: **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادٌ**، ٤(٨)، ص ١٢١-١٤١.

ناظم، الهام واخرون(٢٠٠٨)، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية، **مجلة جامعة كربلاء**، ٦(١)، ص ١١٩-١٣٣.

النعيمي ، عدنان تايه واخرون (٢٠٠٧) ، **الإدارة المالية : النظرية والتطبيق**، ط١ ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية


Akhtar, Muhammad Farhan, Ali, Khizar and Sadaqat, Shama (٢٠١١). Factors Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan **, International Research Journal of Finance and Economics** - Issue ٦٦.

Anderson, M., and Magruder, J. (٢٠١٢). Learning from the crowd: Regression discontinuity estimates of the effects of an online review database. **The Economic Journal** ,( ١٢٢), p٩٥٧– ٩٨٩.

Badreldin, Ahmed Mohamed.(٢٠٠٩). Measuring the performance of Islamic banks by adapting conventional ratios, German University in Cairo, **Working Paper** ١٦.

Baltagi, B. H.(٢٠٠٥). **Econometric analysis of panel data**, ٢nd Edition, New York: John Wiley & Sons.

Bora Gretha Haule,(٢٠١٧), Comparative Analysis of Financial Performance of Domestic and Foreign Banks in Tanzania , **Research Journal of Finance and Accounting** , ISSN ٢٢٢٢-١٦٩٧ (Paper) ISSN ٢٢٢٢-٢٨٤٧ (Online), ٨(٢٤).

Ekrem Tufen et,al.(٢٠٠٨), Evaluation of Turkish Domestic and Foreign Banks by Using Financial Ratios , **Banks and Bank System**, ٣(٢).

Gujarati Damodar N(٢٠٠٩). **Basic Econometrics** , Fourth Edition, McGraw−Hill, New York.

H. David Sherman, Joe Zhu(٢٠٠٦). Service Productivity Management; Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA), **Springer Science+Business Media**, New York, USA.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Lantz, V. and Feng, Q. (٢٠٠٦). Assessing income, population, and technology impacts on CO٢ emissions in Canada : Where's the EKC? : **Ecological Economics**,٥٧(٢), PP ٢٢٩-٢٣٨.

Loizou, E., et.al. (٢٠١٥). Linkages of the energy sector in the Greek Economy: An input-output approach. **International Journal of Energy Sector Management**, ٩(٣), ٣٩٣-٤١١.

Moles, Peter( ٢٠١٣). **Management Sources of Financial Risk and Risk Assessment**, john Wiley & Sons.

Ntow, Matthew& Laryea Esther (٢٠١٢), A Financial Performance Comparison of Foreign VS Local Banks in Ghana , **International Journal of Business and Social Science**, ٣(٢١).

Ong.Tze San et,al.(٢٠١١), A Comparison on Efficiency of Domestic and Foreign Banks in Malaysia: ADEA Approach, **Business Management Dynamics**, ١(١), pp ١ – ١١.

Peter Drucker (٢٠٠٧). **People and Performance, The Best of Peter Drucker on Management**, Cambridge, MA : Harvard Business School Press.

Poister, T. H., & Streib, G. (٢٠٠٥). Elements of strategic planning and management in municipal government: Status after two decades. **Public Administration Review**,( ٦٥), Pp ٤٥-٥٦.

Sehrish Gul, et al. (٢٠١١). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, **The Romanian Economic Journal**, (٣٩), Pp ٦١ - ٨٧ .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**Sethi,T.T,(٢٠٠٩**). Money, Banking and International Trade**, ٢th ed.,**
**S.Chand and Company Limited, New Delhi.**

Siklós, L., et.al. (٢٠٠١). Parvalbumin overexpression alters immune- mediated increases in intracellular calcium, and delays disease onset in a transgenic model of familial amyotrophic lateral sclerosis. **Journal of neurochemistry**, ٧٩(٣), ٤٩٩-٥٠٩.

SpringerMuhammad Azam & Sanna Siddiqui,(٢٠١٢) Domestic and Foreign Banks' Profitability Differences and Their Determinants, **International Journal of Economics and Financial Issues** , ٢(١), pp ٣٣ -٤٠**.**

Tatjana Samsonowa(٢٠١٢). **Industrial research performance management : key performance indicators in the ICT industry**, springer – verlag Berlin Heidelberg, Germany.

Weaver, Samual C & Weston, J Fred(٢٠٠٨) . **Strategic Financial Management** . ١٣th Ed . Thomson South-Western

Xiaoqing Fu & Shelagh Heffernan(٢٠٠٦). Economies of Scale and Scope in china's Banking Sector, **Working paper** ,Cass Business School, City University, London, January .

Zhu, J. (٢٠١٤). Quantitative models for performance evaluation and benchmarking: **data envelopment analysis with spreadsheets** ,(٢١٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com